دور تطوير الموقع والعلاقات المكانية فى عملية التنمية الإقليمية: قراءة فى الدراسات السابقة

لايقتصر الهدف من التنمية الإقليمية على مقصد واحد. كما أن الإستراتيجية التى تتبعها هذه التنمية يجب أن لا تقتصر على وسيلة واحدة لبلوغ أهدافها. وينطبق هذا الأمر خصوصا على موضوع التنمية الريفية والتى لايُقصد منها العمل فقط على زيادة الدخل وتحسين الخدمات الإجتماعية ولكن يُقصد منها أيضا بذل جهود مماثلة تهدف إلى دمج فقراء الريف فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على مستوى الدولة المعنية (Wulf, 1978, 64).

وتعنى التنمية الإقليمية بالمفهوم الواسع السابق ذكره حتمية عدم إقتصار جهود التنمية على تطوير ظروف الموضع، أي الظروف الداخلية للإقليم المستهدف بالتنمية. فلا يجب أن تنحصر الجهود على إجراءات لتحسين موارد البيئة الطبيعية أو خلق مشاريع القصد منها زيادة وتحسين إنتاج السلع التى تتمتع المنطقة الموجهة نحوها التنمية بمزايا تفاضلية فيها. ويعنى هذا أنه فيما يختص بالتنمية الريفية أن الجهود الموجهة لتنمية الريف يجب أن لاتقتصر على مشاريع لتحسين الإنتاج الزراعى (المصدر السابق). فالتنمية الإقليمية الريفية تحتاج فى الوقت نفسه إلى جهود مماثلة لتحسين ظروف الموقع الخاصة بالإقليم المعنى بعملية التنمية. ويتطلب هذا الشق من الجهود الموجهة للتنمية الإقليمية الإهتمام بتطوير الإرتباطات المكانية " Spatial Linkages " التى تربط أجزاء هذا الإقليم ببعضه البعض كما يرتبط هذا الإقليم بموجبها مع العالم الخارجى. ويتم الإهتمام هنا بالعناصر التالية التى يختص بها مفهوم الموقع وهي: التفاعل المكانى والمركزية والموصلية " إمكانية الوصولية " وقابلية النقل والمسافة والفرصة البينية " الفرصة التداخلية ".

يتضح مما سبق إذا أنه يوجد نوع من التكامل بين مفـــهومي الموضـــع والموقع فى عملية التنمية الإقليمية. وقد نبه ألمان (Ullman, 1960, 29) فـــى وقت مبكر إلى هذه الحقيقة بتأكيده على أن الفقر فى الموارد الطبيعية لايمكـن أن يكون سببا فى التخلف الإقتصادى لأي منطقة إذ أن هنالك أسباب أخرى تتعلـــق بموقع هذه المنطقة. وبناءا على هذا فإن مجاورة هذه المنطقة لمناطق أخرى ذات إمكانيات إقتصادية عالية يمكن أن يساهم فى حدوث نمو إقتصادى بها عن طريق التبادل التجارى وعن طريق إنتشار التأثيرات الخارجية إليها من هذه المنـــاطق. وبهذا يساهم الموقع فى رفع المستوى الإقتصادى لأي إقليم عن طريق تشـــجيعه لعمليات التفاعل المكانى بين هذا الإقليم وما يحيط به من أقاليم أخرى. ويقـــترح نفس الباحث المذكور أعلاه (Ibid, 1960, 28-32) لـــهذا أن أي فـــهم لمســـألة التخلف لايأتى بدراسة الموارد الطبيعية الإقتصادية ولكن يأتى أيضـــا بدراســـة الموقع.

ويؤكد وايلدر (Wilder, 1985, 335-6) فـــى هـــذا الصـــدد علـــى أن التغيرات التى تحدث فى أي إقليم بسبب التأثيرات الخارجية تخضع كثيرا لعـــامل الموقع حيث تلعب المسافة دورا رئيسيا فى قوة هذه المؤثرات. ولكن درجة هـــذا التأثر داخل الإقليم نفسه تخضع لظروف الموضع، أي الظروف الداخليـــة، ممـــا يؤدى إلى إختلاف درجة التأثر من مكان لآخر فى هذا الإقليم.

ويجب التأكيد على أن إقتصار الدراسة فى موضوع التنمية الإقليمية على مفهوم الموضع لايتفق مع الظروف الإقتصادية الحديثة التـــى يعتمـــد بموجبـــها إقتصاد أي إقليم على مزايا موقعية وعلى مبدأ التخصص فى الإنتاج إعتمادا على توفر أسواق خارجية وتوفر مواصلات سريعة وعلى عمليات تبادل كبير للســـلع. كما تأتى أهمية دراسة الموقع من حقيقة أن أهم ميزة موقعية لأي إقليم ليست هى عوامل الإنتاج مثل المناخ والتربة والموارد المعدنية ولكـــن، كمـــا يؤكـــد أحـــد

الجغرافيين (Wrigley,1965, 14-15)، هى سهولة الوصـــول " Accessibility " إلى أسواق كبرى. ويقدم التوسع الحديث لدولة تايلاند فـــى مجـــال الصـــادرات الزراعية مثالا واضحا للدور الحيـــوى للأســـواق الخارجيـــة وتطـــور شـــبكة المواصلات فى تمكين هذه الدولة من إستغلال ميزاتها التفاضلية فى التخصـــص فى إنتاج بعض المحاصيل الزراعية (Fugile, 1991, 340-1).

ويعد هذا الإتجاه المتمثل فى التأكيد على دراسة الموقع إنعكاس لما حدث من تطور فى حقل الجغرافيا الإقتصادية. فسيطرة فكرة دور عوامل الإنتاج مـــن ماء وتربة ومناخ على الإنتاج الزراعى خفت وطأتها فى الدراســـات الجغرافيـــة الحديثة عما كان عليه الوضع فى السابق. وربما يكون السبب فى هذا التوجه هو إرتباط مفهوم الموضع بفكرة الحتمية البيئية (Broek, 1965,30). ولذلك فـــإن أغلب الدراسات الحالية تؤكد على دور عوامـــل الســـوق. وكمـــا يؤكـــد أحـــد المختصين فى الجغرافيا الزراعية (Grigg, 1984, 17) أن الجغرافيين تركـــوا فعلا حقل البحث عن تأثير الظروف الطبيعية على الإنتاج إلى الإختصاصيين فى فروع أخرى وتفرغوا للبحث عن دور العوامل البشـــرية وخصوصـــا مـــايتعلق بالجانب الإقتصادى. ولعل أفضل مايعبر عن هذا التوجه هو ذلك العدد الوفـــير من الدراسات المعنية بمناقشة وتطبيق نموذج فان ثونين والذى يؤكد علـــى دور المسافة والسوق فى تقرير نوع المحاصيل التى يمكن إنتاجـــها ودرجـــة كثافـــة إستخدام الأرض فى أي مكان (Healey and Ilberry, 1990, 21).

التنمية الإقليمية فى المناطق الريفية:

يرتبط بعملية التنمية الإقليمية فى المناطق الريفية قدرة هذه المناطق على توظيف إمكانياتها الداخلية فى إنتاج سلع يمكن تصديرها إلى أســـواق خارجيـــة. ويتطلب هذا الشرط ضرورة تطوير الإرتباطات المكانية بين هذه المناطق الريفية

ومناطق الأسواق المحتملة لسلعها وذلك بالإعتماد على ظـــروف مواقـــع هـــذه المناطق بالنسبة لمناطق أسواقها. ويعتمد هذا التطوير كثيرا على تطوير شـــبكة مواصلات حديثة تربط هذه المناطق الريفية بالعالم الخارجى الأمر الذى يـــؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى بها (Wagner, 1990,).

وفيما يختص بهذا الموضوع فإن للأسواق الدورية دور مهم فى تطويـــر المناطق الريفية عن طريق تشجيع زيادة الإنتاج بها. فبالإضافة إلـــى دور هـــذه الأسواق كنقاط لتصريف الفائض من السلع داخل الإقليم فإنـــه يمكـــن توظيفـــها كمراكز مخصصة لتقديم الخدمات الإجتماعية. ويمكن أن يشار فى هذا الصـــــدد إلى ما أكد عليه جونسون (Johnson, 1970) من أن أهم أسباب تطور وتوجـــه الريف الإنجليزى نحو السوق فى فترة الثورة الصناعية هو إنفتاح هـــذا الســـوق نحو تطوير علاقات التبادل التجارى بينه وبين مناطق الإستهلاك وذلك من خلال الأسواق الدورية فى هذا الريف.

يتعلق بظروف الموقع مدى كفاءة الإرتباطات المكانية المتوفـــرة بـــهذا الموقع فى تقديم تسهيلات لعملية التفاعل المكانى بين أجزاء الإقليم الموجهة نحوه جهود التنمية من جهة وبين مثل هذا الإقليم والعالم الخارجى من جهة أخـــرى. ولاتقتصر إمكانيات هذا التفاعل المكانى على خدمة عملية التنمية الإقليمية مـــن خلال تسهيل حركة التبادل التجارى. فيجب أن تتوفر عن طريق هـــذا التفـــاعل المكانى أيضا إمكانيات لتمكين السكان داخل هذا الإقليم مـــن الحصـــول علـــى الخدمات الإجتماعية الضرورية مثل التعليم والرعاية الصحية والتى تقدم ضمـــن المشروعات الخاصة بتطوير ظروف الموضع (Gore, 1984, 67 and 215).

ويظهر هنا شكل من التكامل فى عملية التنمية الإقليمية بيـــن مفـــهومي الموضع والموقع. فكما يتضح من النقاش المشار إليه أعلاه أن إنشاء مشـــروعات لزيادة الإنتاج وتحديثه ومشروعات أخرى خاصة بالبنية التحتية لايعد كافيا فـــى

حد ذاته إذا لم يصاحب هذه المشروعات مشروعات خاصة لتطوير ظروف الموقع، وذلك مثل مشروعات الطرق، التى تهدف إلى الربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك داخل الإقليم المعنى بعملية التنمية. وتقوم مثل هذه المشروعات بدور فعال فى التشجيع على زيادة الإنتاج وتحديثه لأن هذه الزيادة تعتمد فى هذه الحالة على مبررات إقتصادية تتمثل فى توفر القدرة على تصريف فائض الإنتاج.

وينطبق مثل هذا الموقف على المشروعات المخصصة لتقديم خدمات إجتماعية للسكان فى المناطق الريفية. فبدون مشروعات حديثة للمواصلات لايستطيع هؤلاء السكان من الوصول إلى المراكز التى تقدم فيها هذه الخدمات الإجتماعية. ولأجل تمكين السكان من الحصول على هذه الخدمات فإن مواقع تقديم هذه الخدمات تخضع نفسها لمعايير خاصة تتعلق بإمكانيات ظروف الموقع فى خدمة عملية التنمية. ويتضح هذا الأمر فى حالة منطقة جازان حيث نجد أن كثيرا من مشروعات الخدمات الإجتماعية والبنية التحتية أقيمت فى مواقع معينة لإعتبارات خاصة بظروف الموقع (أنظر: حبيب، ١٩٩٨). وكمثال على هذه الإعتبارات التوسط بين مناطق ذات كثافة سكانية عالية أو الوقوع فى منتصف الطرق بين مراكز حضرية رئيسية أو وجود مستوطنة ريفية ذات عدد كبير من السكان.

ويمكن التنويه هنا بدور الأسواق الدورية كنقاط لتصريف الفائض من السلع داخل الإقليم وكذلك كمراكز مخصصة لتقديم الخدمات الإجتماعية. ويؤكد جونسون (Johnson, 1970, 114-116 and 169-170) فى هذا الخصوص على أن دور هذه الأسواق يعد شرطا أساسيا فى عملية التنمية الإقليمية الريفية بسبب تشجيع هذه الأسواق لعملية التبادل الداخلى فى السلع وتشجيعها على تحول الزراعة من نشاط معاشى إلى نشاط موجه للسوق.

وبالرغم من أهمية التكامل بين مفهومي الموضع والموقع إلا أن غـــالب الدراسات العلمية باللغة العربية فى موضوع التنمية الإقليمية إما أنـــها تتجـاهل تماما مفهوم الموقع أو أن إهتمامها بهذا المفهوم يكون قليلا. إذ تؤكد معظم هـــذه الدراسات على وصف الأحوال الداخلية البشرية والطبيعية كسبيل للتعرف علـــى إمكانيات التنمية الإقليمية لأي إقليم. كما تميل هذه الدراسات إلى وضع توصيـلت بالمشروعات التى يجب إنشائها فى هذا الإقليم لأجل تطويره. ويغلب على هـــذه المشروعات المقترحة أن تكون مشروعات هدفها زيادة الإنتاج أو لتقديم خدمـات إجتماعية. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال كتابين فـــى موضـــوع التنميـــة الإقليمية (٣) صاغ مؤلف كل منهما كتابه على نسق ماعُرف فى فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بالتخطيط الطبيعى أو المادى " Physical Planning " والذى يعتمد على وضع وصف إقليمي يتضمن جرد للموارد الطبيعية والبنيـــة التحتية. وبالرغم من إحتواء هذين الكتابين على جهد قيم فى مجال البحث عـــن إمكانيات التنمية، إعتماداً على ظروف الموضع مثل توفر الثروات الطبيعيـة، إلا أن مؤلفي هذين الكتابين لم يتطرقا إلى دراسة إمكانيات التنميـــة إعتمـــاداً علـــى ظروف الموقع. وأضاع الباحثان بهذا المنهج فرصة تقديـــم توصيـــات خاصـــة بالتنمية عن طريق تطوير العلاقات المكانية داخل أي إقليم وبيـــن هـــذا الإقليـــم والمناطق التى يمكن أن يقوم بينها وبينه فرص للتبادل التجارى. على أن هنـــالك دراسة أحدث (٤) أشار واضعها فيها إلى بعض المفاهيم المكانية فقط كما أشـــار فيها أيضا إلى موضوع التخطيط المكانى إلا أنه توقف عند هذا الحد ولم يوظـف هذه المفاهيم فى دراسته عن التنمية الإقليمية.

وصف ظروف الموضع لمنطقة جازان
(البيئة الطبيعية والنطاقات الإنتاجية)

الموقع والمساحة:

تحتل منطقة جازان الركن الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية. ويحدها من الشمال أمارة منطقة مكة المكرمة ومن الشرق أمارة منطقة عسير واليمن كما يحدها غربا البحر الأحمر. وجازان منطقة حدودية تشكل أجزائها الجنوبية والجنوبية الشرقية الحدود الدولية للملكة العربية السعودية مع جمهورية اليمن (أنظر الشكل رقم ١).

تبلغ مساحة منطقة جازان حوالى ١٤,٠٠٠ كم٢. وتمتد طوليا لمسافة تبلغ ٢٢٥ كم من الشمال إلى الجنوب بينما يتراوح عرضها من الشرق إلى الغرب ٢٥ كم فى الجهات الشمالية وحوالى ٥٠-٦٥ كم فى الجهات الجنوبية.

البيئة الطبيعية في منطقة جازان:

يمكن التمييز بشكل عام بين قسمين طبيعيين رئيسيين تتكون منهما منطقة جازان. ويشكل سهل تهامة الذي يقع إلى الغرب الجزء الأكبر من هذه المنطقة بينما يتشكل باقى المنطقة من مرتفعات جبال جازان التى تمتد إلى الشرق من هذا السهل.

التضاريس:

يتكون الجزء الغربى من منطقة جازان من سهل ساحلي منخفض يمتد من الشمال إلى الجنوب. ويرتفع هذا السهل تدريجيا من الغرب إلى الشرق حيث يبلغ أقصى إرتفاع له ١٥٠ متراً فقط. ويمر بهذا السهل عدد من الأودية التي تقطعه من الشرق إلى الغرب. ويفصل بين هذه الوديان سهول تغطيها تكوينات

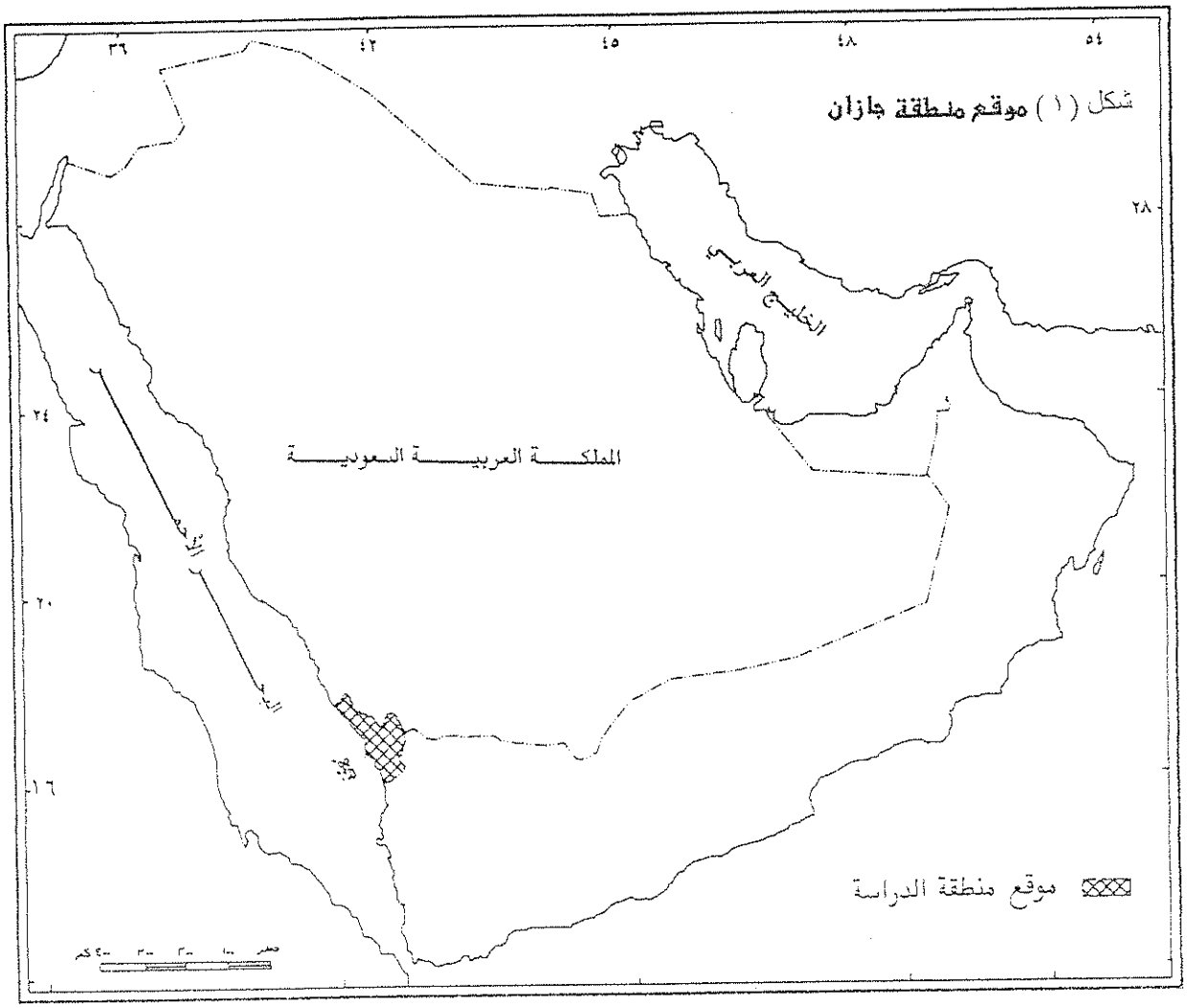

المصدر : ادارة المساحة العسكرية . ١٤٢١هـ

رملية في الغالب أو سهول حصوية مثل السهل الذى يقع بين بيش والدرب. وفيما عدى بعض الجبال المنفردة وذات الإرتفاع البسيط ، مثل جبلى عكوة الشمالى وعكوة الجنوبى وجبل عكاد، فإنه لاتوجد بهذا السهل أي ظواهر تضاريسية بارزة تعوق الحركة فيه بأي إتجاه وذلك كما تبين للباحث من تجوله بالمنطقة.

يفصل بين سهل تهامة وجبال جازان نطاق إنتقالي يتكون من تلال متوسطة الإرتفاع والتي تمتد أيضاً في شريط مواز لهذا السهل من الشمال إلى الجنوب. ويتراوح إرتفاع هذا النطاق بين ٢٠٠ متر فى أجزائه الغربية و٧٠٠ متراً فى أجزائه الشرقية. ونجد أنه بسبب الإرتفاع النسبى لمعدلات الأمطار فى هذا النطاق فإن آثار التعرية السيلية واضحة به.

وبالرغم من أن النطاق الجبلى الذى يكون الجزء الشرقى من منطقة جازان هو جزء من سلسلة جبال السروات إلا أن هذا النطاق يقف منفصلا عن هذه السلسلة بفعل الحركة الإنكسارية التى نتج عنها منخفض البحر الأحمر. وتسببت هذه الحركة إلى ظهور هذا النطاق الجبلى على هيئة كتل جبلية "Massifs" منفصلة عن بعضها البعض. وأدت عملية النحت، التى تشكلت منها الأودية التى تقطع هذا النطاق، إلى تعزيز هذه الصفة بفعل الخوانق الجبلية التى شكلتها والتى تفصل بين هذه الكتل. وتتضح هذه الصفة خصوصا فى المنطقة التى تقع بها كتل جبل فيفا وجبال الحشر وجبال بنى مالك وجبال بلغازى. ويتراوح إرتفاع هذه الكتل الجبلية بين ١٣٠٠ - ١٧٠٠ متراً عن سطح البحر في المتوسط ولكن هنالك بعض القمم التي يصل إرتفاعها إلى ٢٢٠٠ مترا.

المناخ:

تقع جازان ضمن نطاق المنطقة المدارية الجافة من العالم. وأدى موقعها في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية إلى تمتعها بنظامين للمطر. فتقع جازان من ناحية تحت تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تسقط

أمطارها صيفاً كما تستقبل من ناحية أخرى التأثيرات القادمة من منطقة البحـــر المتوسط والتي تتسبب في سقوط أمطار خريفية وشتوية على هذا الإقليم.

ولا ينفي هذا التعميم وجود تنوع مناخي فرضته ظـــروف التضـــاريس والموقع الخاصة بمنطقة جازان نفسها. فقد أدى التنوع المتمثل فى وجود ســهول ساحلية منخفضة وكتل جبلية عالية إلى ظهور إختلاف كبير فى كميات الأمطـــار بين منطقة وأخرى. ويتضح هذا الإختلاف فى حقيقة أن معدلات الأمطار ترتفـع بصورة ملحوظة من الغرب إلى الشرق كنتيجة للتغير فى إرتفاع السطح. فبسبب أن نطاق جبال جازان هو الأكثر إرتفاعاً فى منطقة جازان فإنه يســتقبل أعلـى معدلات للأمطار بها. أما بالنسبة للموقع فنجد أنه حتى داخل سهل تهامة نفســه فإن معدلات الأمطار ترتفع فى المحطات الداخلية عن المحطات الواقعـة علـى الساحل وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (١).

درجات الحرارة:

يتصف سهل تهامة بشكل عام بأنه حار صيفا ودافئ شتاءاً. ويمكن مـــع هذا الوضع العام أن تنخفض معدلات درجات الحرارة شـــتاءاً فـــى المنـــاطق الداخلية من تهامة حيث يمكن أن يهبط متوسط الدرجـــات الصغـــرى لدرجـــات الحرارة فى شهر يناير إلى أقل من ٢٢ درجة مئوية. ويقل هذا المتوســـط فـــى المناطق الجبلية.

التربة:

تفتقر الأجزاء الساحلية من سهل تهامة للتربة الزراعية الجيـــدة وذلـــك بسبب قلة الأمطار وإنتشار السبخات. وتتواجد التربات الحقيقيـــة فـــى المنـــاطق الداخلية من هذا السهل حيث تحتوى مناطق أحواض الوديان على تربة منقولة

جدول رقم (١)

معدلات الأمطار السنوية فى بعض محطات منطقة جازان

للأعوام ١٩٨٠-١٩٩٠*

النطاق البيئى	إسم المحطة	معدل الأمطار السنوى (مليمتر)
تهامة الساحلية	مدينة جازان	٥٠
تهامة الداخلية	بيش	١٨٥
	ضمد	١٦٠
	أبو عريش	٢٦٢
التلال المتوسطة الإرتفاع	هروب	٤٥٠
	العارضة	٣١٨
	الخوبة	٣٧٢
جبال جازان	فيفا	٦٣٨
	جبل سلا	٣٣٢

* المحطات المذكورة فى كل نطاق وضعت مرتبة من الشمال إلى الجنوب.

المصدر: وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنمية المياه، قسم الهيدرولوجيا، صبيا، بيانات غير مطبوعة.

لوميه أو لوميه سلتيه ذات مقدرة عالية على الإحتفاظ بالمياه. وتتواجد هذه التربة أيضاً فى السهول المحيطة بهذه الأودية. ولكننا نجدها فى هذه المناطق مختلطـــة

بالرمال على درجات متفاوتة تزيد مع الإبتعاد عن مجارى الأودية كما أنها أقل عمقاً فى مثل هذه المناطق. وتتواجد فى مناطق التلال المتوسطة الإرتفاع ومناطق جبال جازان تربة طينية. وتتعرض هذه التربة للإنجراف فى مناطق المنحدرات الجبلية بسبب إرتفاع معدلات الأمطار والنشاط البشرى الذى أدى إلى زوال الغطاء النباتى الطبيعى. وتنحصر التربة الزراعية لهذه الأسباب فى مناطق المدرجات الزراعية الواقعة تحت الإستغلال الزراعى الفعلي وبعض الشعاب الجبلية. أما فى المناطق المنبسطة فإن التربة الزراعية تتوفر فى قيعان وضفاف الأودية المتوفرة فى المنطقة.

الموارد المائية:

بالرغم من المعدلات العالية للأمطار الساقطة على مناطق جبال جازان إلا أنها تعد فقيرة فى مخزونها من المياه الباطنية. فالطبقات الرسوبية التى يمكن أن تختزن فيها المياه الباطنية ذات سمك بسيط فى هذه الأجزاء من جازان. ويتكون بذلك فائض كبير من مياه الأمطار ينحدر على المرتفعات ليجرى غرباً عبر الأودية التى تصب فى سهل تهامة. أدت هذه العملية إلى إغناء سهل تهامة بمصدر مهم من المياه السطحية والتى تشكل عماد الزراعة التقليدية فيها. ويُختزن جزء كبير من هذه المياه السطحية فى الطبقات الرسوبية السميكة التى يتصف بها التكوين الجيولوجي لسهل تهامة.

وتتفاوت مناطق سهل تهامة فى نوعية وكميات هذه المياه. فتتميز المياه فى المناطق الداخلية من هذا السهل بإنخفاض نسبة الأملاح بها. كما أن كميات هذه المياه تكون أكبر فى نفس هذه المناطق وخصوصاً فى مناطق أحواض الأودية والسهول المحيطة بها. وتزداد نسبة الأملاح فى المياه الجوفية كلما اقتربنا من المناطق الساحلية كما تقل كمية هذه المياه.

النطاقات البيئية (الإنتاجية) في منطقة جازان:

نتيجة لظروف المناخ والتضاريس وتوفر المياه فإنه يمكن تقسيم منطقة جازان إلى أربعة نطاقات بيئية " إنتاجية " مختلفة يتصف كل منها بإمكانيات إقتصادية مختلفة ومنتجات زراعية من نوع خاص. وتوجد هذه النطاقات البيئية على شكل أحزمة متوازية تمتد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وذلك كما يوضحه الشكل رقم (٢). وهذه النطاقات البيئية هي:

(١) نطاق تهامة الساحلية

(٢) نطاق تهامة الداخلية

(٣) نطاق التلال المتوسطة الإرتفاع

(٤) نطاق جبال جازان

بالرغم من وجود بعض التشابه فى أنواع السلع الزراعية التى تنتجها هذه النطاقات الأربعة إلا أن كل نطاق منها يتمتع بالتخصص فى إنتاج سلع زراعية محددة. ويعتمد هذا التخصص على الميزات التفاضلية لكل واحد من هذه النطاقات فى عوامل المناخ والتربة والموارد المائية وذلك كما يشير إليه الوصف فى الصفحات السابقة. ويوضح الجدول رقم (٢) نوع السلع التى يتخصص فى إنتاجها كل نطاق (٥).

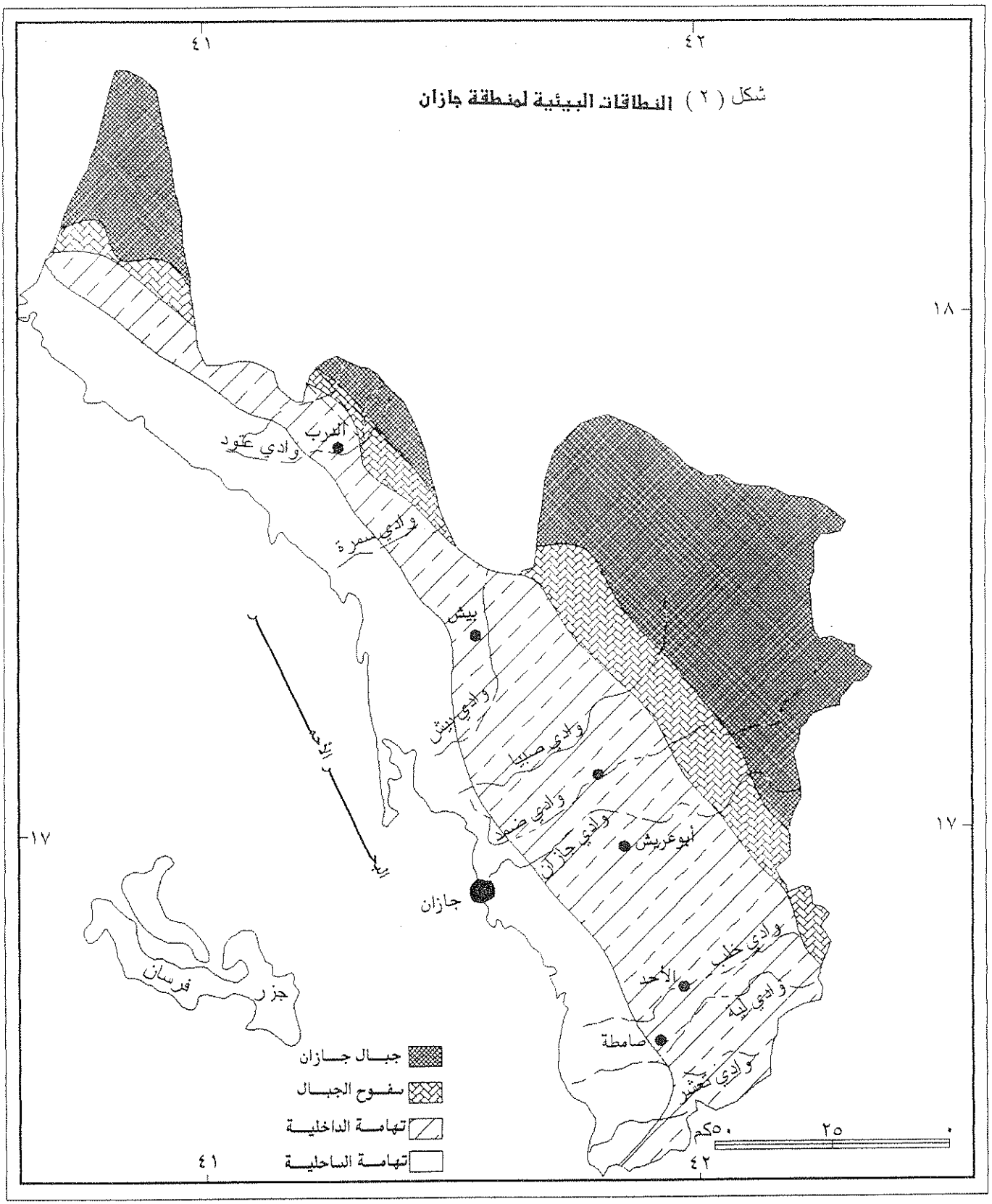

Source: After Habib, 1988.

جدول رقم (٢)

النطاقات الإنتاجية (البيئية) فى منطقة جازان

والسلع التى تنتج فى كل نطاق*

السلع المنتجة	النطاقات البيئية			
أولاً: محاصيل زراعية وحيوانية	تهامة الساحلية	تهامة الداخلية	التلال المتوسطة الإرتفاع	جبال جازان
ذرة ودخن	١	٤	٢	٢
خضروات منوعة	١	٤	٢	٢
أعلاف خضراء	٢	٤	٢	٢
مانجو وتين وجوافة	١	٤	١	١
موز وبابايا	١	٣	٤	٣
ليمون وقشطة **	١	٣	٣	٣
بقوليات (دجرة ولوبيا)	١	٤	٢	٢
ضأن وماعز	٢	٤	٤	٤
أبقار	١	٤	٣	٤
إبل	٤	٣	٣	٣
سمسم وزيت سمسم	١	٤	٢	١
سمن حيوانى	١	٣	٣	٤
عسل	١	٢	٣	٤
أسماك طازجة ومحفوظة ومنتجات بحرية أخرى	٤	١	١	١
فل	١	٤	٣	١

تابع جدول رقم (٢)

السلع المنتجة	النطاقات الإنتاجية البيئية			
	تهامة الساحلية	تهامة الداخلية	التلال المتوسطة الإرتفاع	جبال جازان
بن	١	١	١	٢
فلفل جبلى	١	١	٢	٣
ثانياً: منتجات طبيعية				
نباتات عطرية ***	١	٣	٣	٤
كادى	١	٢	٤	٣
حطب وفحم وقطران	١	٣	٤	٣
خوص من نباتات الدوم والحلفا ****	٢	٤	٢	٢
مساويك (من شجر الراك)	٤	٤	١	١
أخشاب للأثاث المنزلى والبناء والأدوات الزراعية	١	٤	٤	٣
ثمار أشجار طبيعية *****	٤	٤	٤	٤
طين يستخدم فى صناعة الفخار	١	٣	٤	١

المصدر: الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث. أنظر أيضا الهامش رقم (٥).

تابع جدول رقم (٢)

* تعنى الأرقام الواردة فى الجدول مايلى:

(١) سلع لا تنتج أبداً فى هذا النطاق ولاتتوفر ظروف طبيعية لإنتاجها.

(٢) سلع تنتج، أو تتوفر إمكانيات لإنتاجها بكميات قليلة، مع وجود عجز مزمن فى إنتاجها بهذا النطاق.

(٣) سلع تنتج بكميات معتبرة ويوجد فائض للتصدير أحياناً. ولكن قد يوجد عجز فى بعض السنوات مما يدعو لإستيراد هذه السلع لسد العجز فى إنتاجها.

(٤) سلع يجرى إنتاجها حالياً، أو يمكن إنتاجها، بكميات كبيرة. ويوجد فائض، أو إمكانية وجود فائض، للتصدير إلى النطاقات الأخرى وإلى خارج المنطقة.

** تعرف فاكهة القشطة " Custard fruit " فى منطقة جازان بإسم شفلح. ويطلق عليها مسمى سفرجل فى بعض المناطق الجبلية.

*** يطلق عليها فى منطقة جازان مسمى " خطور " . وتتكون من مجموعة من النباتات العطرية والتى هى حسب مسمياتها المحلية ريحان وسكَبْ وشيح وشذاب وعبَل " مغيبرة " ومردقوش. وتستخدم هذه النباتات فى الزينة الشخصية ولرائحتها.

**** تؤخذ الحلفا من تهامة الداخلية فقط.

***** لاتتوفر ثمار شجر السدر " نبق " إلا فى تهامة الداخلية. أما ثمار شجر الدوم وثمار شجر الراك "كباث" فإنهما يؤخذا من تهامة الساحلية والداخلية. ويوجد التمر هندى فى نطاقي التلال وجبال جازان فقط.

إمكانيات التنمية الإقليمية ووسائل تحقيقها
فى منطقة جازان

يشير الوصف السابق لمنطقة جازان ومواردها الإقتصادية إلى توفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة للتنمية الإقليمية. فمن حيث موارد الثروة الزراعية والطبيعية فإن هنالك فائض فى كثير من السلع فى كل نطاق بيئى من منطقة جازان وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٢) السابق ذكره. ويشكل النظام المكانى الذى تقوم على أساسه عملية التبادل التجارى فى هذه الثروة داخل منطقة جازان إمكانيات من نوع آخر يمكن الإعتماد عليها فى تحقيق التنمية الإقليمية فى نفس هذه المنطقة. فتتوفر منطقة جازان على نظام إقتصادى مبني على مبادئ السوق وهنالك حركة تجارية نشطة لتصريف الفائض. وفيما يختص بالقطاع الزراعى التقليدى فإن المنطقة تتوفر على آلية جيدة لتصريف فائض الإنتاج تتمثل فى نظام الأسواق الدورية.

وكما سيتم تفصيله لاحقا فإن جهود التنمية الإقليمية فى منطقة جازان يعتمد نجاحها على كيفية توظيف هذه الإمكانيات لصالح عملية التنمية. ويرى الباحث لهذا أن المشاريع المخصصة لعملية التنمية يجب أن توجه نحو تطوير كل من الإمكانيات الإنتاجية والإرتباطات المكانية داخل منطقة جازان على النحو التالى:

أولاً: تطوير الإمكانيات الإنتاجية

وترتبط عملية التنمية فى هذا الخصوص بظروف الموضع وما يقدمه من إمكانيات. ونجد أنه فى حالة منطقة جازان أن تطوير الثروة الزراعية والطبيعية الخاصة بهذه المنطقة يجب أن يحتل المقام الأول فى جهود التنمية الإقليمية وذلك

لتوفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة فى هذه الثروات. ويقدم الجدول رقم (٢) صورة جيدة عن هذه الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة فى كل نطاق بيئى من منطقة جازان وذلك كالتالى:

(١) يحدد الجدول أنواع السلع التى تنتج فى كل نطاق بيئى والإمكانيات المتوفرة لإنتاج فائض من هذه السلع فى هذا النطاق.

(٢) يوضح الجدول بصورة قاطعة وجود تنوع فى الإنتاج داخل منطقة جازان. ويشير هذا إلى ضرورة تشجيع الإنتاج المتوفر فى أي نطاق والذى توجد له حاجة فى النطاقات الأخرى.

(٣) يمكن هذا الجدول من التعرف على السلع التى تتوفر إمكانية لتصديرها إلى خارج منطقة جازان.

وتختص الإمكانيات المشار إليها أعلاه بالظروف الداخلية، أي ظروف الموضع، وما يتوفر فى منطقة جازان من الميزات التفاضلية التى توفر تسهيلات لإنتاج سلع معينة. وتعنى هذه الدراسة بالكيفية التى يتم بموجبها توظيف هذه الإمكانيات الداخلية لأجل زيادة الإنتاج الزراعى والموارد الزراعية الطبيعية فى هذه المنطقة بشكل عام ولكل نطاق بيئى فيها بشكل خاص. ويعتمد تحقيق هدف زيادة وتطوير إنتاج هذه الموارد على إقامة المشروعات الإنتاجية التى ترتكز على مبدأ إستثمار الميزات التفاضلية لكل نطاق بيئى فى منطقة الدراسة.

ويقترح الباحث من حيث المبدأ، ولأجل الحصول على نتائج سريعة، أنه يمكن التركيز على تطوير الإنتاج الزراعى فى نطاق تهامة الداخلية التى تتوفر بها الإمكانيات الزراعية الأفضل فى كل منطقة جازان. ويتطلب هذا إقامة مشاريع لتحسين وزيادة إنتاج محاصيل الحبوب والحبوب الزيتية والأعلاف والخضروات والفواكه فى هذا النطاق. ويشترك هذا النطاق مع النطاقات الأخرى فى ضرورة إقامة مشروعات لتنمية الثروة الحيوانية والموارد الزراعية والموارد

الطبيعية الأخرى. أما بالنسبة لنطاقي التلال وجبال جازان فإنه من المناسب إقامة مشروعات لتطوير إنتاج العسل والمنتجات الغابية وبعض أنواع الفواكه والبـــن. ويختص نطاق تهامة الساحلية بحاجته إلى مشروعات لتطوير الـــثروة الســـمكية والمنتجات البحرية الأخرى.

ويؤكد الباحث على أن المشروعات المشار إليها أعلاه لتطويـــر مـــوارد الثروة الزراعية والطبيعية فى منطقة جازان يجب أن توجه لتطوير إنتاج الســـلع التى يتخصص بها كل نطاق بيئى والتى توجد لها حاجة فى النطاقات الأخـــرى من نفس المنطقة. ويعمل هذا الإجراء على فتح فرص أكبر للتبـــادل التجـــارى الداخلى بين أقاليم منطقة جازان.

وكنتيجة لهذا فإن المشروعات التى تهدف إلى زيادة الإنتـــاج وتطويـــره ستساهم فى نفس الوقت على تحقيق قدر أكبر من الإرتباطات المكانيـــة داخـــل منطقة الدراسة عن طريق زيادة فرص التبادل التجارى وذلك على النحو التالى:

(١) تحقيق علاقات إرتباطية كبيرة بين أجزاء منطقة جازان من ناحية وبين هذه المنطقة وباقى أجزاء الوطن من ناحية أخرى. ويتم هذا الأمر بتطوير إنتاج السلع التى تتوفر لها إمكانيات إنتاج فائض. ويؤدى وجود هذا الفائض إلى قيام فرص كبيرة للتبادل التجارى الإقليمى داخل منطقة جازان وبينها وبين باقى مناطق المملكة العربية السعودية. ويكون من الأفضل أن يتم التركيز على إنتاج السلع التى يوجد عجز فى إنتاجها فى باقى مناطق المملكة العربية السعودية. إذ يؤدى هذا إلى توفر إمكانيات كبيرة لتصريف هذه السلع.

(٢) تحسين الظروف الداخلية للموقع. ويتم هذا الأمر بقيام مشروعات إنتاجية يمكن أن تعمل على إستقطاب أنشطة أخرى من داخل أو خارج المنطقة. وتعمل هذه المشروعات أيضا على تشجيع قيام نشاط إقتصادى محلى يقوم

على إستخدام منتجات هذه المشاريع كمواد أولية لإنتاج سلع للإستهلاك المحلى أو للتصدير إلى خارج المنطقة. وكمثال على هذا فإن قيام مشروع لتصنيع الأعلاف المركزة للدواجن فى نطاق تهامة الداخلية سيؤدى إلى تطور فى نشاط إنتاج البيض والدواجن فى هذا النطاق والنطاقات الأخرى من منطقة جازان. وسيؤدى هذا فى نفس الوقت إلى حدوث توسع فى أنشطة إقتصادية أخرى مثل نشاط إنتاج الحبوب والحبوب الزيتية ونشاط صيد الأسماك والتى تمد هذه الصناعة بالمواد الأولية التى تحتاجها.

(٣) توجيه جهود التنمية لقيام مشروعات الغرض منها تحقيق التكامل بين القطاعات الإقتصادية من زراعية وصناعية داخل منطقة جازان. ولهذا فإن جهود تطوير الثروات الإقليمية داخل منطقة جازان يجب أن توجه نحو التعرف على أنواع النشاط التى يمكن أن يؤدى التوسع فيها إلى إيجاد علاقات أوسع مع الأنشطة الأخرى مما يؤدى إلى توسعها بشكل أكبر.

يؤدى التوسع فى حركة التبادل التجارى بالشكل الذى وصف أعلاه إلى زيادة الإنتاج وتطويره فى القطاعات الإقتصادية من زراعية وصناعية وخدمية داخل منطقة الدراسة. ويترتب على هذا إنتشار منافع التنمية الإقليمية على مساحة جغرافية أوسع وكذلك شمولها بالتطوير أعداد أكبر من الفئات السكانية. ويؤدى هذا من جانب آخر إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمى فى إنتاج سلع معينة داخل كل إقليم من منطقة جازان. ويساهم هذا التطور فى تحقيق تكامل إقليمي بتوفير سلع يحتاجها المستهلكين فى أنحاء هذه المنطقة. إذ يؤدى تنويع القاعدة الإقتصادية إلى تشجيع التبادل التجارى بين أقاليمه المختلفة. ولكن، وكما تم التأكيد عليه سابقا، فإن قيام هذا التبادل التجارى يتطلب مشروعات لتحسين ظروف الموقع. ويكون الهدف من هذه المشروعات تمكين إيصال الفائض من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك، وذلك كما هو موضح أدناه.

ثانيا: تطوير الإرتباطات المكانية

تختص المشروعات المشار إليها فى القسم السابق من البحث، والتى تختص بأهداف زيادة الإنتاج وتطويره، بجهود التنمية الموجهة نحو تطوير ظروف الموضع. ونجد من جانب آخر أن هدف تطوير الإرتباطات المكانية يتطلب إنشاء مشروعات تنمية يكون الهدف منها تحسين ظروف الموقع.

ومن البديهي أن إنشاء بعض المشروعات لتطوير البنية التحتية مثل مشروعات الطرق والموانئ يؤدى إلى تطوير فى عنصر الموقع عن طريق زيادة الإرتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة من جهة وبينها وبين العالم الخارجى من جهة أخرى. وينتج عن هذا تسهيل وزيادة فى حركة التبادل التجارى الداخلى والخارجى لمنطقة جازان. ولايعد مجرد بناء الطرق كافيا فى حد ذاته بل أنه ينبغى العمل على تطوير شبكة المواصلات بشكل يساعد على تطوير بنيتها من حيث أعداد وأحجام العقد المركزية والطرفية الخاصة بها. إذ يعمل ذلك على زيادة فاعلية المواصلات فى ربط مناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك وفى تسهيل حركة تدفق الأفراد للحصول على السلع والخدمات.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات المتخصصة فى تطوير البنية التحتية فإن ظروف الموقع فى الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية يمكن تطويرها بحيث تكون قادرة على تحقيق قدر أكبر من الإرتباطات المكانية بين أجزاء هذا الإقليم. وكما تدل عليه دراسة عن التنمية الإقليمية فى منطقة جازان (حبيب، ١٩٩٨) فإن هذا يتم عن طريق إحداث تغييرات فى البنية المكانية والنظام المكانى للمستوطنات داخل هذه المنطقة.

وكما يشكله محور هذه الدراسة فإن أهداف تطوير ظروف الموقع يمكن

تحقيقها عن طريق تطوير وتنمية حركة التبادل التجارى الإقليمية والخارجية لمنطقة جازان. وتمت الإشارة أعلاه إلى أن المشروعات الموجهة لزيادة الإنتاج فى هذه المنطقة يمكن أن تؤدى فى نفس الوقت إلى زيادة الإرتباطات المكانية بين أقاليم منطقة جازان عن طريق زيادة معدلات التبادل التجارى بين أقاليم هذه المنطقة. ويتحقق هذا المقصد بإختيار المشروعات الإنتاجية التى يؤدى فائض إنتاجها إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمى وظهور تكامل إقتصادى إقليمى داخل منطقة جازان مما يعنى زيادة فى الإرتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة وبينها وبين باقى أقاليم المملكة العربية السعودية.

وبناءا على ما سبق فإنه يمكن الإستنتاج على أن نجاح عملية التنمية الإقليمية فى تحقيق أهدافها بمنطقة جازان يعتمد كثيرا على مايمكن أن تحققه هذه التنمية من تطور فى الإرتباطات المكانية، ممثلة فى شبكة الطرق وحركة التبادل التجارى، بين أجزاء هذه المنطقة.

وسيخصص القسم التالى من هذه الدراسة لوصف وتحليل نظام الأسواق الدورية فى منطقة جازان. ويسعى الباحث من هذا التحليل إلى الكشف عن كيفية تمكن نظام تقليدى للتبادل التجارى من توظيف عنصري الموضع والموقع لإتاحة قدر كبير من التحكم فى المساحة الجغرافية وعاملي المسافة والزمن.

وتشكل الأسواق الدورية آلية جيدة لتصريف فائض منطقة جازان من المنتجات الزراعية وتتم خلالها معدلات عالية من التبادل التجارى. وبهذا تساهم هذه الأسواق فى تحقيق تكامل إقتصادى داخل منطقة جازان كما أنها تساهم على إندماج هذه المنطقة فى الإقتصاد الوطنى للمملكة العربية السعودية. وبسبب هذه الأهمية للأسواق الدورية فى الحركة التجارية بمنطقة جازان فإن المحافظة عليها تساهم فى عملية التنمية الإقليمية بهذه المنطقة.

دور الأسواق الدورية فى
التنمية الإقليمية بمنطقة جازان

تكمن قيمة الجدول رقم (٢)، السابق إيراده، فى كونه وسيلة للتعريف بإمكانيات التبادل التجارى الداخلى فى منطقة جازان. ويحقق الجدول هذا الغرض بإبرازه لأربع حقائق توضح العوامل الأساسية التى تشجع على قيام تبادل تجارى بين النطاقات البيئية المختلفة فى منطقة جازان وذلك كما يلى:

(١) يعرف الجدول المنتجات التى يتخصص فى إنتاجها كل نطاق.
(٢) يدل غياب بعض السلع من قائمة المنتجات الخاصة بأي نطاق أو مجرد وجود عجز فى إنتاجها على وجود حاجة فى هذا النطاق لإستيراد هذه السلع من النطاقات الأخرى التى يتوفر بها فائض منها.
(٣) تساعد الحقيقة السابقة فى التعرف على أنواع السلع التى يمكن أن تدخل فى حركة التبادل التجارى بين النطاقات البيئية المختلفة فى منطقة جازان.
(٤) إن وجود التباين فى أنواع السلع التى تنتج فى النطاقات الأربعة المختلفة ووجود الحاجة للتبادل التجارى يوضح أهمية قيام نوع من التكامل الإقتصادى بين مناطق جازان المختلفة. ونجد هنا أن الأسواق الدورية فى منطقة الدراسة تقوم بمهمة تحقيق هذا التكامل بتسهيل عملية التبادل فى هذه السلع.

ويرى الباحث أن الأسواق الدورية فى منطقة جازان تحمل إمكانيات كبيرة كقنوات للتسويق. وتحقق هذه الأسواق غرض المشروعات المشار إليها سابقا فى زيادة الإنتاج بوجودها كسوق لتصريف الفائض. ويمكن الإعتماد على هذه الأسواق فى تحقيق هذه المهمة بسبب أهميتها فى الحركة التجارية بالمنطقة وذلك كما يلى:

(١) لاتزال الأسواق الدورية من أهم مناطق البيع والشراء للكثير من سكان منطقة جازان وخصوصا لبعض المجتمعات التى تقطن فى الجهات المعزولة وذات البيئة الجبلية.

(٢) تعتبر الأسواق الدورية منفذا رئيسيا لتداول نسبة كبيرة من فائض السلع المنتجة محليا.

(٣) تتواجد هذه الأسواق فى مواقع المستوطنات الرئيسية فى المنطقة

(٤) تعتبر الأسواق الدورية من أهم منافذ التصدير للسلع الفائضة كما أنها لاتزال تشكل وسيلة للكثير من السكان للحصول على السلع المستوردة من خارج منطقة جازان.

حركة التبادل التجارى بين الأسواق الدورية فى منطقة جازان:

تقوم الأسواق الدورية بدور مهم فى الربط بين مناطق الإنتاج والإستهلاك داخل منطقة جازان. ويتضح هذا الدور بصفة خاصة فى حركة تسويق المنتجات الزراعية والريفية. وتعتبر هذه الأسواق هى المسئولة الأولى عن حركة تبادل السلع بين النطاقات الإنتاجية المختلفة فى هذه المنطقة. ويستند وجود هذه الأسواق على حقيقة توفر ضرورات إقتصادية تتطلب مثل هذا النظم الدورى للتسويق.

تتواجد الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان فى أفضل المواقع من حيث الموضع والموقع. فمن حيث الموقع نجد هذه الأسواق فى مواقع متوسطة بين أقاليم إنتاجية متباينة. وكما يتضح خصوصا فى حالة الأسواق الرئيسية فى نطاق تهامة الداخلية فإن هذه الأسواق ظهرت فى مواقع مركزية يسهل الوصول إليها من أي ناحية داخل منطقة جازان وتقع على طرق المواصلات الرئيسية

بالمنطقة. أما من حيث الموضع فإنها تقع وسط منطقة ريفية ذات حجم سكاني كبير ويتوفر بها فائض من المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية. وتعمل هذه الأسواق كنقاط تجميع لتصريف هذا الفائض إلى مناطق الإستهلاك. وينعكس حجم السكان والموارد الزراعية فى منطقة الظهير التابعة لكل سوق على حجم هذا السوق. ونجد لهذه الأسباب وجود إختلاف فى أحجام هذه الأسواق والذى يعكس فى واقع الأمر بعض الخصوصيات المتعلقة بظروف الموضع والموقع الخاصة بكل سوق دورى.

ويستند وجود وإستمرارية الأسواق الدورية فى منطقة جازان على عدة عوامل خاصة بهيكلها ونظام التبادل التجارى القائم بينها. ويتمتع هذا النظام بدرجة كبيرة من التحكم بالمساحة الجغرافية وبعامل المسافة. وينتج عن هذا قدر كبير من الإرتباطات المكانية بين هذه الأسواق تتضح نتيجتها فى سهولة حركة تدفق السلع بين هذه الأسواق. ويفسر هذا أهمية الأسواق الدورية فى حركة التبادل التجارى كأحد أهم قنوات التسويق فى هذه المنطقة.

ويتصف نظام الأسواق الدورية فى منطقة جازان بعدد من الخصائص والتى تمكن هذه الأسواق من تحقيق دورها فى عملية التبادل التجارى وذلك كما هو موضح فيما يلى:

أولا: يلاحظ فى التوزيع الجغرافى لهذه الأسواق أنها تتواجد على مسافات متساوية من بعضها وذلك كما يتضح فى الشكل رقم (٣). وينتج عن هذا

شكل (٣) **التوزيع الجغرافي للأسواق الدورية في منطقة جازان**

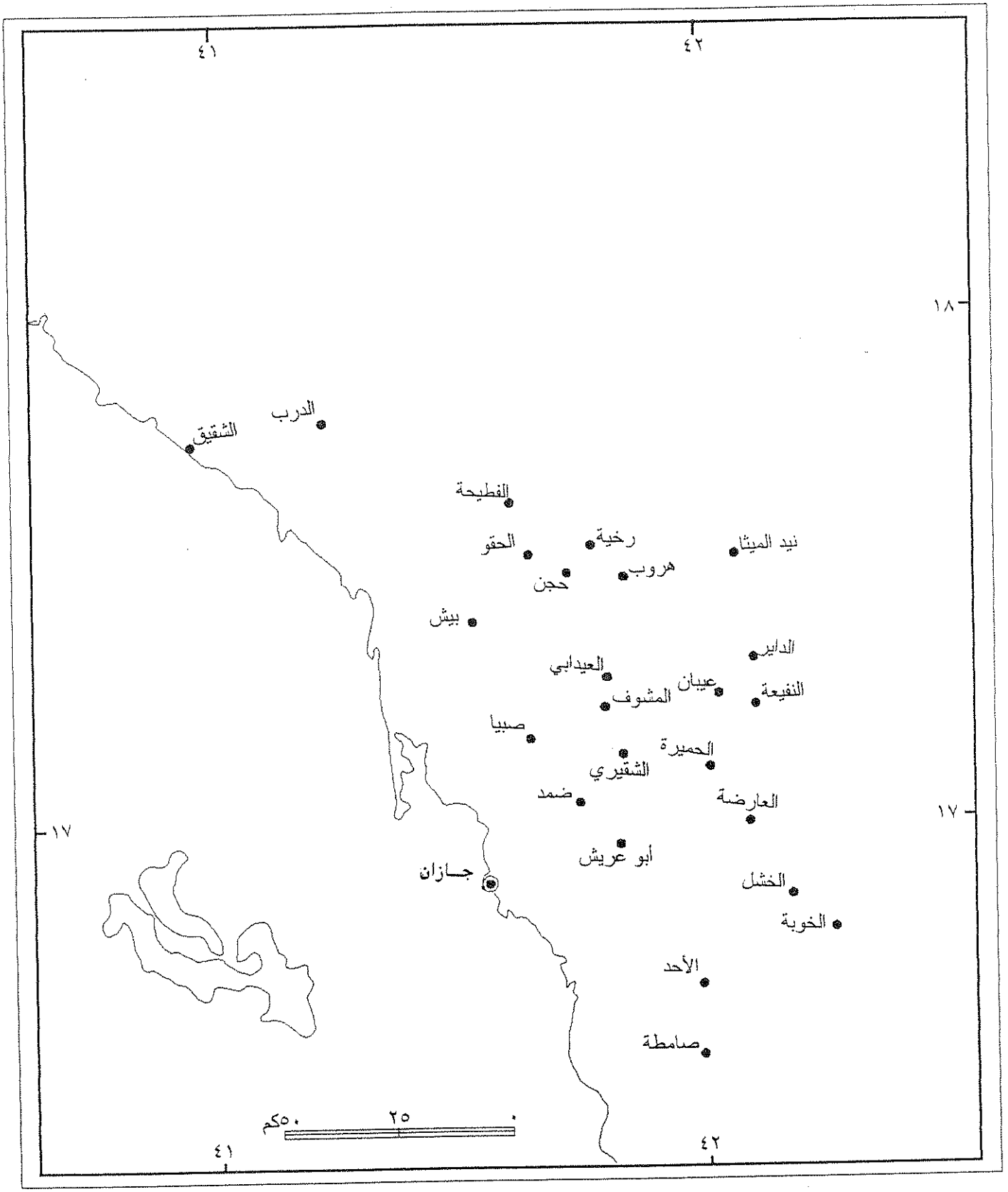

المصدر: وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية ١٤١٩هـ ، المسح الميداني للباحث ١٤٢١هـ

الأمر أن المسافة بين أي مستوطنة فى منطقة جازان وأقرب سوق دورى منـــها تبلغ حوالى ١٠ كيلومترا فى المتوسط. وفيما عدى المستوطنات التى تقـــع بيـــن سوقى الفطيحة والدرب فإنه لاتوجد مستوطنة فى منطقة جازان يمكن أن تبتعـــد بأكثر من ١٥ كيلومترا عن أقرب سوق دوري منها. ويؤدى هذا النمط المكـــانى لتوزيع الأسواق الدورية فى منطقة جازان إلى تمكينها من خدمة عدد كبير مـــن السكان كما يزيد من أهميتها كمنافذ لتصريف الفائض.

ثانيا: ترتبط عملية التبادل التجارى بين الأسواق الدورية بشـــكل عـــام بوجود عدة مستويات للتبادل. وتكون لكل مستوى من هذه المســـتويات وظيفـــة خاصة به تعمل على تسهيل نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين. وتتضح فـــى حالة الأسواق الدورية بمنطقة جازان وجود ثلاث مستويات للتبادل التجارى وهى كالتالى:

المستوى الأول: ويتم بموجبه تداول السلع بواسطة البيع المباشـــر مـــن المنتج إلى المستهلك وبدون وجود أي وسيط. ولا يتطلب هذا المستوى إلا توفـــر خدمة سوق دورى واحد حيث أن السلعة التى تعرض للبيع فى هذا السوق لاتنقل للبيع فى سوق آخر. وتتكون قائمة السلع التى تصرف بهذه الطريقة من المنتجات التالية: السمن والعسل والحبوب والحيوانات الحية إضافة إلى بعض السلع القابلـــة للتلف مثل الخضروات والفواكه الجبلية والخطور. ويضاف إلـــى هـــذا بعـــض المصنوعات اليدوية المحلية مثل الأوانى الفخارية ومنتجات الأخشـــاب وبعـــض مواد الزينة النسائية والأطعمة الجاهزة.

وتتصف عملية البيع فى هذا المستوى من التبادل التجارى بأنها تتضمن كميات بسيطة من السلع المتداولة. ويجرى التبادل التجارى هنا عبر حيز مكـــانى ضيق حيث أن مصدر السلع يكون غالباً من المناطق القريبة من السوق. ولـــهذا لايتطلب إجراء هذا التبادل إلا توفر الحد الأدنى من الإرتباطات المكانية وبالتالى

فإن مدى مساهمته فى تشجيع الإنتاج محدودة بسبب عدم توفر تسهيلات لنقل الفائض إلى خارج مناطق الإنتاج.

ولهذه الأسباب السابقة الذكر فإن هذا المستوى من التبادل يتصف بمحدودية قدرته فى دفع عملية التنمية الإقليمية. وتوضح هذا الأمر قائمة السلع التى يتم تداولها عبر هذا المستوى، وهى سلع محدودة وبكميات قليلة وتمثل الفائض البسيط الذى يتحصل عليه المنتجون العاملون فى نشاط الزراعة المعيشية " Subsistence Farming ".

المستوى الثانى: ويتم عبره تبادل السلع عن طريق وسيط، بائع متجول أو تاجر جملة، أو عدة وسطاء. إذ يتم بيع السلع من المنتج إلى وسيط والذى يبيع هذه السلعة بدوره إلى المستهلك مباشرة أو عبر بيعها إلى وسيط آخر فى نفس السوق أو سوق دورى آخر قد تنتقل إليه مع هذا الوسيط الأخير. وتتم عملية البيع النهائى إلى مستهلكين فى السوق. وقد يتبقى بعض الفائض والذى ينقله البائع الوسيط إلى سوق دورى آخر.

وتتصف عمليات التبادل التجارى التى تتم عبر هذا المستوى بأنها تشمل كميات كبيرة من السلع. وتتكون هذه السلع فى الغالب من الحيوانات الحية والحبوب والسمن والعسل والمصنوعات اليدوية واللوازم المنزلية.

ويلاحظ هنا أن المنتجات المحلية من الخضروات الطازجة والفواكه الجبلية والأسماك والخطور تصرف ضمن هذا المستوى عن طريق ترتيب خاص وذلك بسبب قابلية هذه السلع للتلف. فتصل هذه السلع، عدى الأسماك إلى الأسواق الدورية عن طريق المنتجين أو عن طريق متخصصين "جلابة" حيث تباع فى بداية إفتتاح السوق الدورى إلى بائعى الجملة عن طريق حراج صبلحى أو عن طريق الشراء المباشر. وتختص الأسماك فى أن شرائها يتم عن طريق حراج صباحى يقام بعد فجر كل يوم فى مدينة جيزان حيث ينقل منها بواسطة البائعين المتجولين إلى الأسواق الدورية التى يزورونها. وبالنسبة للمواد الغذائية

والمواد الإستهلاكية الأخرى القادمة من خارج منطقة جـــازان، ومـــن ضمنـــها الخضروات والفواكه والتمور، فإنها تصل إلى السوق فى سيارات نقل بواســـطة موزعين متخصصين والذين يبيعونها إلى المستهلكين مباشرة، ومن سياراتهم فى غالب الأحوال. وقد يتم بيع هذه المواد الغذائية إلى الباعة المتجولين وأصحـــاب المحال التجارية الآخرين والذين يبيعونها بدورهم بالقطاعى فى نفس السوق،.

ويمكن المستوى الثانى من التبادل من تصريف فائض السلع المنتجة فـــى نطاق بيئى فى النطاقات البيئية الأخرى داخل منطقة جازان. كما أن مرور السلع على أكثر من وسيط يقدم فرصة إيصالها إلى محيط أكبر من المستهلكين.

ولهذه الأسباب فإن تبادل السلع بالشكل الموصوف أعلاه يؤدى إلى وجود قـــدر أكبر من الإرتباطات المكانية. ويترتب على هذا تشجيع المنتجين علـــى زيـــادة الإنتاج بسبب قدرتهم على تصريف الفائض.

المستوى الثالث: ويجرى تداول السلع عبر هذا المستوى عـــن طريـــق شراء وسطاء للسلع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من وسطاء آخريـــن. ويتـــم شراء السلع لغرض بيعها فى سوق دورى آخر. كما أن غالبية السلع المحلية التى تباع فى الأسواق اليومية يجلبها بائعى القطاعى فى هذه الأسواق من وســـطاء أو منتجين عبر هذا المستوى من التبادل. وتقتصر عمليات التبادل التجارى عبر هذا المستوى على عمليات البيع بالجملة وتتضمن عادة كميات كبيرة من السلع.

وتتكون السلع التى يتم تصريفها بهذه الطريقة فى الغالب من الحيوانـــات الحية والسمن والعسل والحبوب وبعض المصنوعات اليدوية ومنتجات الأخشاب. وكما نرى فإن هذه السلع مشابهة لسلع المستوى الثانى ولكن مع فرق أن الكميات المتداولة تحت هذا المستوى تكون كبيرة جداً فى الغالب. ويتم عبر هذا المســـتوى تصريف غالبية الإنتاج المحلى من الفواكه الجبلية والخطور.

ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول عن نقل السلع من نطاق إنتاجى إلـــى آخر داخل منطقة جازان ولذلك فإنه هو المسؤول عن تحقيق تكـــامل إقتصـــادى

إقليمي داخل هذه المنطقة بتسهيله لنقل السلع من مناطق الفائض إلـــى منـــاطق العجز. ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول من ناحية أخرى عن نقـــل صـــادرات منطقة جازان وخصوصا من الحبوب والحيوانات الحية إلى خارجها. ولذلك فإنـــه يساهم فى تشجيع الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية.

أما بالنسبة للسلع المستوردة مثل الأدوات المنزليـــة والملابـــس والأرز وأنواع المأكولات المعلبة فإنها تباع داخل هذه الأسواق إلى المستهلكين بواســطة بائعين متجولين والذين يحصلون عليها من موزعين متخصصين فى مدن جيزان وصبيا وأبى عريش أو يتم شرائها من قبل هؤلاء الباعة المتجولين مباشرة مـــن موزعين خارج منطقة جازان فى مدينة جدة.

ثالثا: يجرى العمل فى الأسواق الدورية وفق جدول زمني يتم بموجبـــه توزيع أيام الأسبوع على هذه الأسواق. ويتم بموجب هذا الجـــدول تحديـــد يـــوم خاص لكل سوق بحيث لاينعقد فى يوم واحد أي سوقين تكون بينهما حركة تبادل تجارى. ويتكفل مثل هذا الترتيب بمهمة ضمان تدفق السلع بيـــن مثـــل هذيـــن السوقين من خلال إيقاف التنافس بينهما على حركة التجارة التى تتم فـــى يـــوم السوق الخاص بأي منهما. ويؤدى هذا الترتيب إلى إيجاد تكامل بين عدد كبـــير من الأسواق يتم بموجبه تدفق للسلع من المناطق التى يتوفر بـــها فـــائض إلـــى مناطق التوزيع والإستهلاك. وينتج بالتالى عن هـــذا الـــترتيب تحقيـــق تكـــامل إقتصادى بين المناطق التى تخدمها هذه الأسواق.

ويكشف الوصف التالى أن الجدول الزمنى الخاص بالأسواق الدورية فى منطقة جازان يتكفل بوظيفة مهمة وهى تحقيق قدر كبير من الإرتباط المكانى بين هذه الأسواق. ويتحقق هذا الإرتباط من خلال آلية النظام الدورى الذى يؤدى إلى

التخفيف من، أو التغلب على، عامل المسافة بالإضافة إلى عامل إنخفاض الكثافة السكانية. ويتم هذا على الوجه التالى:

(أ) تتقاسم مجموعة الأسواق الرئيسية فى منطقة تهامة فيما بينها ستة أيام من الأسبوع وذلك من يوم السبت حتى يوم الخميس وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٣). فيكون السبت هو يوم بيش والأحد هو يوم سوق الأحد والإثنين يوم صامطة والثلاثاء يكون يوم صبيا والأربعاء يكون يوم أبو عريش وأخيرا يكون يوم الخميس من نصيب الدرب.

ويلاحظ على هذا النظام الدورى أن عددا من الأسواق التى تتجاور فى المكان تنعقد فى أيام متقاربة. فيجرى العمل فى أي سوق من هذه الأسواق فى اليوم التالى للسوق الذى يجاوره. فسوق الأحد الذى ينعقد كل يوم أحد ينعقد بعده مباشرة فى يوم الإثنين سوق صامطة الذى يجاوره. كما أن سوق أبو عريش الذى يعمل يوم الأربعاء يأتى مباشرة فى اليوم التالى لسوق صبيا المجاور والذى يعمل يوم الثلاثاء. ويؤدى هذا الترتيب الزمنى إلى جعل عملية نقل السلع بين هذه الأسواق المتجاورة أقل كلفة كما أنها تتم فى وقت أقصر.

ويوضح هذا الترتيب الزمنى المشار إليه أعلاه قيمة الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان فى حركة التبادل التجارى بهذه المنطقة. فإنفراد كل سوق من هذه الأسواق الرئيسية بيوم خاص به قلل من المنافسة بين هذه الأسواق بينما أدى فى نفس الوقت إلى تعزيز الروابط التجارية بينها. فيتيح ترتيب تخصيص يوم لكل سوق إمكانية إنتقال السلع والأفراد من سوق لآخر بسبب إنعقاد كل واحد منها فى يوم مختلف عن الآخر. بينما نجد أن إشتراك هذه الأسواق الرئيسية فى يوم عمل كل منها يؤدى إلى الحد كثيرا من فرص التبادل التجارى بينها. ويمكن هذا الترتيب، ولو نظريا، التجار الذين يتنقلون بين هذه الأسواق على العمل وفق

جدول رقم (٣)

النظام الدورى للأسواق وفئاتها فى منطقة جازان

الأيام	فئة الأسواق			المجموع
	رئيسية	متوسطة	محلية	
السبت	بيش	مدينة جازان	حجن	٣
الأحد	الأحد	الشقيق، هروب	الشقيرى	٤
الإثنين	صامطة	الحقو، ضمد	الحميرة، النفيعة	٥
الثلاثاء	صبيا	الخشل	نيد الميثا	٣
الأربعاء	أبو عريش	الدائر، العيدابى	الفطيحة *	٤
الخميس	الخوبة، الدرب	العارضة	رخية، عيبان	٥
الجمعة	–	المشوف	–	١
المجموع	٧	١٠	٨	٢٥

المصدر: المسح الحقلى.

* أدى التغيير الأخير فى حدود المناطق الإدارية إلى ضم سوق القحمة لمنطقة عسير بينما أضيف سوق الفطيحة إلى منطقة جازان.

جدول زمني يقومون بموجبه بزيارة جميع الأسواق الرئيسية فى منطقة جـــازان على مدار الأسبوع مع إختيار يوم الجمعة كيوم راحة (٦).

(ب) يؤدى الجدول الزمنى الذى تسير عليه الأسواق الرئيسية من جهـــة أخرى إلى الحفاظ على الهيمنة التجارية للأســـواق الرئيســية علـــى الأســواق الأصغر. فيمكن هذا الجدول كل واحد من الأسواق الرئيسية من فرض ســيطرته التجارية على مجموعة من الأسواق الصغيرة التابعة له والتى ينعقد كل منها فـــى يوم يختلف عن يوم السوق الرئيسى الذى تتبعه ولكن يتعارض، فى وقت إنعقاده، فى نفس الوقت مع يوم الأسواق الرئيسية الأخرى. وينتج عن هذا الأمر ضرورة إعتماد حركة التبادل التجارى فى كل واحد من الأسواق الصغيرة علـــى ســوق رئيسى. كما ينتج عن ذلك تدفق فائض السلع من الأسواق الأصغر إلى الأســواق الرئيسية. وكمثال على هذا فإن أسواق هروب والحقو والعيدابى والمشوف تعتمـد كثيرا على سوق صبيا المجاور لها كمنفذ لتصدير فائض سلعها الـــذى تحصـــل عليه من الظهير الريفى التابع لها. كما تعتمد على سوق صبيا أيضا فى الحصول على غالبية السلع التى تباع فيها. ومما يمكن من حدوث هذا أن هـــذه الأســـواق الصغيرة ينعقد كل منها فى يوم مختلف عن يوم سوق صبيا الذى ينعقد فى يـــوم الثلاثاء.

ونجد فى غالب الأمر أن الأسواق الأقرب مكانيا داخل كل حلقـــة إلـــى السوق الرئيسى يتقارب يوم إنعقادها مع يوم إنعقاد السوق الرئيسى الذى تتبعـــه. فيكون هنالك فرق يوم واحد بين يوم إقامة هذا السوق ويوم السوق الرئيســى، أي أنه يسبقه بيوم أو يأتى بعده مباشرة فى اليوم التالى. وكمثال على هـــذا نجـــد أن سوقي ضمد والعيدابى واللذان ينعقدان على الترتيب فى يومي الإثنين والأربعـــاء يأتى يوم سوقهما قبل سوق صبيا بيوم، فى حالة سوق ضمد، وبعده بيوم فى حالة سوق العيدابى.

(ج) بالنسبة للأسواق الصغيرة نجد أن كل مجموعة متقاربة مكانيا من هذه الأسواق تتبع سوقا رئيسيا مجاورا لها. وتشكل كل مجموعة من هذه الأسواق حلقة منفردة يقع السوق الرئيسى على رأسها. ولا تنحصر الأسواق الخاصة بكل حلقة فى نطاق بيئى واحد بل تتوزع على عدد من النطاقات البيئية الخاصة بمنطقة جازان.

ولا يتعارض الجدول الزمنى لكل مجموعة من الأسواق الصغيرة مع جدول السوق الرئيسى الذى تتبعه حيث ينعقد كل منها فى يوم يختلف عن يوم إنعقاد السوق الرئيسى. كما أن كل واحد من هذه الأسواق الصغيرة ينعقد فى يوم يختلف عن الآخر. ويعمل هذا الترتيب الزمنى على تسهيل إنتقال السلع والأفواد بين الأسواق الصغيرة من جهة وبينها وبين السوق الرئيسى الذى تتبعه من جهة أخرى. يؤدى هذا الوضع إلى تسهيل عملية نقل السلع من مناطق فائض الإنتلج، التى تقع فى وسطها هذه الأسواق الصغيرة، إلى مناطق التوزيع والإستهلاك التى تقع بها الأسواق الرئيسية. ويعنى هذا فى غالب الأمر إنتقال هذه السلع من نطاق بيئى إلى آخر. ويعمل الجدول الزمنى الخاص بالأسواق الصغيرة فى نفس الوقت على تسهيل تنقل السلع بين هذه الأسواق وخصوصا تلك التى يقع كل منها فى نطاق بيئى تختلف منتجاته عن منتجات الأسواق الواقعة فى نطاق بيئى آخر.

(د) تنعقد الأسواق الصغيرة، التى تتقارب مكانيا، فى أيام متقاربة من بعضها. وكمثال على هذا الوضع يتقارب سوقي ضمد والشقيرى وسوقي هروب والحقو كما يتقارب سوقي عيبان والداير. ولايشترط فى مثل هذا التقارب أن يكون كلا من السوقين المتقاربين ضمن حلقة واحدة وكمثال على هذا حالة سوقي العيدابى وعيبان.

(هـ) يوجد تزامن بين عدة أسواق فى حالات كثيرة حيث يمكن أن نجد سوقين أو أكثر ينعقدان فى يوم واحد. وقد يكون هذا التزامن بين سوقين يتشاركان معا فى نفس النطاق البيئى. ولايشكل هذا التزامن أي تعارض بين هذه الأسواق وذلك بسبب التوزيع الجغرافى الذى تتباعد بموجبه هذه الأسواق مكانيا عن بعضها البعض. فنجد على سبيل المثال أن أسواق صامطة وضمد والحميرة والحقو والنفيعة تتشارك معا فى إنعقادها يوم الإثنين. ولكن تباعد هذه الأسواق يضمن عدم وجود أي تعارض بينها حيث يقلل هذا من عامل المنافسة بينها.
وتجب ملاحظة أن بعض هذه الأسواق هى أسواق صغيرة ولا يشكل بالتالى تزامن يوم إنعقادها مع يوم أي سوق رئيسي أي منافسة حقيقية لهذا السوق.

(و) يشكل سوق الخوبة، الذى يقع فى نطاق التلال، إستثناءا للترتيب الذى تم بموجبه إنفراد كل سوق من الأسواق الرئيسية بيوم من أيام الأسبوع. فسوق الخوبة الذى يشكل أحد الأسواق الرئيسية فى منطقة جازان يشترك مع سوق الدرب فى إنعقادهما معا فى يوم الخميس. ويتساوى ذلك السوق فى حجمه ونفوذه التجارى مع الأسواق الرئيسية فى منطقة تهامة. وكمؤشر على هذا فإن عدد الأغنام المعروضة للبيع والتى قام بحصرها الباحث فى ذلك السوق يبلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف رأس من الماعز والضأن وحوالى مائة وخمسون رأسا من الأبقار بالإضافة إلى حوالى ثلاثين رأسا من الجمال (٧). وفيما عدى ما يُعرض للبيع فى سوق الدرب فإن هذه الأرقام تزيد كثيرا عما يعرض فى كل واحد من الأسواق الرئيسية الأخرى بمنطقة تهامة.

وكنتيجة لما سبق ذكره فإن إنعقاد سوق الخوبة فى يوم الخميس قد يؤدى إلى قيام تنافس بينه وبين سوق الدرب الذى ينعقد فى نفس اليوم. ولكن يقلل من هذا التنافس وجود هذين السوقين على مسافة بعيدة عن بعضهما حيث يقع كل

منهما عند أحد طرفي منطقة جازان. كما أن سوق الخوبة يقع فى نطاق التـــلال بينما يقع سوق الدرب فى نطاق تهامة الداخلية.

ويقدم سوق الخوبة من ناحية أخرى عدة مزايا تعمل فى صالح الأســواق الرئيسية التى تقع فى الأجزاء الجنوبية من منطقة جازان وهى أسواق صامطـــة والأحد وأبو عريش والتى تجاور هذا السوق. فلا تستطيع هذه الأسواق مـــن أن تتعامل تجاريا مع سوق الدرب البعيد عنها. ولذلك يؤدى وجود ســوق الخوبــة، الذى ينعقد فى يوم الخميس، إلى حدوث تكامل بينه وبين هذه الأسواق. وعلـــى هذا فإن تخصيص يوم الخميس ليكون يوم سوق الخوبة لم يأت مصادفة بل عــن تخطيط سابق (٨). فإنفراد هذا السوق بيوم الخميس أدى إلى إنعدام المنافسة بينــه وبين الأسواق الرئيسية الأخرى فى الجزء الجنوبى من منطقة جازان وخصوصا سوقي الأحد وصامطة والذى ينعقد كل منهما على الترتيب فى يوم الأحد ويـــوم الإثنين. ونجد على العكس أن التوسع الكبير فى سوق الخوبة وبـــروزه كســوق رئيسى يصب فى فائدة سوقي الأحد وصامطة واللذان يستفيدان كثيرا من حركــة تدفق السلع من هذا السوق.

(ز) يلاحظ بشكل عام أن الأسواق الصغيرة تتقارب فيمـــا بينـــها بينمـــا تتباعد الأسواق الرئيسية. ويتفق وجود التقارب بيـــن الأســـواق الصغـــيرة مـــع وظيفتها فى إشباع حاجات السكان للحصول على المواد الإستهلاكية. وكما ســبق القول فإن غالبية حركة التبادل التجارى فى الأســـواق الصغـــيرة تتـــم ضمـــن المستوى الأول للتبادل. ويتطلب هذا الأمر ضرورة وجود أكثر من واحد من هذه الأسواق فى منطقة واحدة لأجل تمكين السكان مـــن الحصـــول علـــى المـــواد الإستهلاكية فى أكثر من يوم من أيام الأسبوع.

ونجد من ناحية أخرى أن التباعد بين الأسواق الرئيسية يساهم فى تمكين

كل منها من فرض نفوذه على ظهير ريفي خاص به لاينافسه عليه سوق رئيسي آخر. ويتمكن بهذا كل سوق رئيسي من الإستحواذ على فائض الإنتاج فى منطقة ظهير ريفى خاص به.

حركة التبادل فى الأسواق الدورية وعلاقتها بالإنتاج الزراعى فى منطقة جازان

يكشف الوصف السابق لعمليات التبادل فى السلع أن للأسواق الدورية فى حالة منطقة جازان دور مهم فى عملية تصريف فائض الإنتاج. فتقوم هذه الأسواق بمهمة مراكز لتجميع السلع المنتجة محليا حيث يتسنى توزيعها خارج مناطق الإنتاج. وتجب الإشارة إلى أن غالبية السلع المنتجة محليا يتم تسويقها عبر هذه الأسواق والتى تعتبر أيضا المنفذ الرئيسى لتسويق صادرات منطقة جازان وخصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية.

وتمثل الكميات التى يتم تصريفها عبر هذه الأسواق نسبة كبيرة من الإنتاج المحلى من المنتجات الزراعية. ويتضح هذا الواقع خصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية والفواكه الجبلية والسمن والعسل والنباتات العطرية ومنتجات الصناعة اليدوية. فيكشف المسح الذى قام به الباحث بين عدد من بائعى القطاعى لهذه السلع فى الأسواق اليومية فى مدن أبى عريش وصبيا والأحد أنهم حصلوا على نسبة تتراوح بين ٥٠-٧٠ % من الكميات التى يعرضونها للبيع من منتجين أو وسطاء فى يوم السوق الدورى. ويتضح هذا خصوصا فى حالة النباتات العطرية والسمن والعسل والمصنوعات اليدوية المحلية. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٠-١٠٠ % فى حالة الحبوب

والحيوانات الحية. ومن الجدير بالذكر أن هاتين السلعتين تشكلان أهم منتجات منطقة جازان من ناحية الكمية والقيمة الإقتصادية.

ويؤيد الرأي الخاص بدور الأسواق الدورية فى تصريف الفائض ما وجده الباحث من أن كثيرا من السلع المحلية لاتتوفر بكميات كبيرة ونوعية جيدة فى عدد من مدن منطقة جازان إلا فى يوم السوق الدورى الخاص بكل مدينة منها. وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق الجبلية من جازان (حبيب، ١٩٩٩، ص ٣٧ ؛ عريشى، ١٤١٤، ص ٨٨١) حيث لايتوفر للسكان الحصول على حاجاتهم الضرورية إلا من خلال الأسواق الدورية.

نخلص من هذا إلى أن للأسواق الدورية دور رئيسى فى تشجيع التنمية الزراعية فى منطقة جازان. فإضافة إلى تشجيعها على زيادة الإنتاج فإنها تسلهم أيضا فى ظهور مناطق بها تخصص إقليمي فى إنتاج سلع زراعية معينة. كما يمكن للسكان داخل كل جهات هذه المنطقة من الحصول على حاجاتهم من السلع التى لاينتجونها عن طريق هذه الأسواق الدورية. ويؤدى هذا إلى تنشيط حركة التبادل التجارى. وبذلك تساهم الأسواق الدورية فى جهود التنمية الزراعية فى منطقة جازان بعملها على زيادة الإنتاج وبتحقيق تكامل إقليمي بين الأقاليم البيئية المختلفة داخل هذه المنطقة.

وبناءا على ماسبق فإن تطوير طاقة وكفاءة هذه الأسواق يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى للسلع المتداولة بين أقاليم جازان المختلفة. وسوف ينعكس هذا إيجابيا على الإنتاج الزراعى فى هذه المنطقة كما سيؤدى إلى ظهور تخصص إقليمي لبعض المناطق فى إنتاج سلع معينة. ويستوجب هذا المقصد ضرورة البحث فى تقوية الإرتباطات المكانية بين الأسواق الدورية المختلفة وبين هذه الأسواق والظهير الريفى التابع لها.

تمكن الباحث، من خلال رصده لكميات السلع التى يتم عرضـــها للبيـــع وعدد الباعة فى الأسواق الدورية بمنطقة جازان وكذلك من خلال رصد حركـــة قدوم وتوجه السلع بهذه الأسواق (٩)، من تصنيف الأسواق الدورية فى منطقـــة جازان حسب أحجامها ووظائفها إلى ثلاث فئـــات هـــي المحليـــة والمتوســـطة والرئيسية.

وكما تم إيضاحه فى الجدول رقم (٣) السابق إيراده فإن المستوى المحلى من فئات الأسواق فى منطقة جازان يضم سبعة أسواق. وهذه أســـواق صغـــيرة الحجم تتمثل الوظيفة الأساسية لها فى تمكين المستهلكين من الحصول على السلع الضرورية ولهذا يمكن أن يطلق عليها مسمى الأسواق الإستهلاكية. ونجد فـــــى المقابل أن القليل من السلع يصدر من هذه الأسواق إلـــــى الأســـواق الأخـــرى. ويلاحظ على أن عددا كبيرا من هذه الأسواق مهدد بالإندثار بسبب التطـــــورات الإقتصادية وبسبب تطور وسائل المواصلات.

وتتشكل الفئة الثانية من الأسواق من عشرة أسواق متوســـــطة الحجـــم. ونجد أن نسبة كبيرة من السلع التى تباع فى هذه الأسواق تصدر إلى الأســـــواق الأخرى. وتتكون هذه السلع المصدرة فى الغالب من الحيوانات الحيـــة والســـمن والعسل والفواكه.

أما الفئة الثالثة من الأسواق فتتكون من سبعة أسواق يمكن تصنيفها على أنها الأسواق الرئيسية فى منطقة جازان. وترد السلع إلى هـــذه الأســـواق مـــن مصادر مختلفة داخل المنطقة كما أن كل منها يرتبط تجاريا، عن طريق الباعـــة المتجولين، مع عدد كبير من الأسواق الدورية الأخرى فـــى المنطقـــة. وتعتـــبر أسواق هذه الفئة من أهم أسواق منطقة جازان من حيث دورها فى الإقتصاد. فيتم عبر هذه الفئة من الأسواق تسويق الحبوب والحيوانات الحية. كما تتخصص هذه الأسواق فى كونها القناة الرئيسية لتصدير فائض منطقة جـــازان مـــن الحبـــوب والحيوانات الحية والسمن والعسل. وتعتبر هذه الأسواق أيضاً مناطق التصريـــف

الرئيسية للسلع الإستهلاكية من السمن والعسل والخطور والتى ترد إليـــها مـــن نطاقي التلال والمناطق الجبلية عبر الأسواق الخاصة بهذين النطاقين.

يتطابق هذا التقييم لأسواق منطقة جازان بشكل عام مع الوصف الســابق للمستويات التى يتم بواسطتها تسهيل تصريف السلع بين أسواق جازان الدوريــة. فنجد أن الأسواق المحلية تختص بالمستوى الأول لتبادل الســلع بينمــا تختــص الأسواق المتوسطة بالمستويين الأول والثانى. ونجد أن جميع مستويات التبـــادل للسلع موجودة فى الفئة الثالثة من الأسواق. ولهذا السبب نجد أن مستوى إرتبـاط أسواق الفئة الثالثة بالأسواق الدورية الأخرى فى منطقة جازان هو الأكبر. فنجـد أن جميع هذه الأسواق تقيم علاقات مع الأسواق الأخرى الأصغر بينما تقتصـــر علاقات هذه الأسواق الأصغر على أسواق قليلة ومعدلات تدفق بسيطة للسلع.

الأسواق الأسبوعية والتنمية الإقليمية فى منطقة جازان

لايتعارض وجود الأسواق الدورية مع ما تتطلبه الوظـــائف المركزيـــة للمدن، وفقا لنظرية الأماكن المركزية. وبالتالى فإن مواقع هذه الأسواق تحتفـــظ بإمكانيات تنموية كبيرة كمراكز تنمية " Growth Centers " للريف المحيط بـــها. فالمواقع المتوسطة لهذه الأسواق والإرتباطات المكانية، كما يوضحها تدفق السلع والأفراد، التى تربطها بالريف المحيط بها تؤهلـــها لأن تكـــون مراكـــز لتقديـــم الخدمات الحكومية. وكما يؤكد عريشى (١٤١٤، ص ٨٥٤) فإن المســـتوطنات التى تقوم عليها هذه الأسواق تعتبر من أهم المراكز الريفية الصغيرة التى لديـــها القدرة على خدمة المناطق الريفية المحيطة بها. كما أن مواقـــع هـــذه الأســـواق يؤهلها لأن تصبح محاور تنمية تقام عليه المشاريع الإقتصادية الموجهة لتنميـــة الريف. كما يمكن أن تشكل هذه المستوطنات نقاط طرفيـــة وعقـــد مواصـــلات مهمتها الربط بين أجزاء المنطقة وتسهيل تنقل الأفراد والسلع بين أطرافها. ومـــن ثم يساهم الموقع المتوسط لهذه المستوطنات ومركزها الإقتصادى كمحور لحركة التبادل التجارى فى هذه المهمة. وقد يكون هذا هو سبب إختيار المستوطنات التى توجد بها مواقع الأسواق الدورية فى منطقة جازان لتكون عواصـــم لمحافظـــات ومراكز فى هذه المنطقة.

وكما يكشف الوصف السابق لمنطقة جازان فإن هذه المنطقة تتوفر علـــى خمسة أقاليم بيئية لكل منها ميزات تفاضلية أدت إلى تخصصه فى إنتـــاج ســـلع زراعية وطبيعية معينة. ولذلك فإن التخطيط للتنمية الإقليمية فى هذه المنطقـــة، إســـتناداً على ظروف الموضع، يتطلب قيام مشروعات تنموية تستثمر المـــيزات التفاضلية لكل إقليم بيئى فى هذه المنطقة لأجل التوسع فى إنتـــاج الســـلع التـــى يتخصص فيها. ولاشك فى أن مثل هذه الإجراءات ستؤدى إلى إنتاج فائض مـــن

المحاصيل الزراعية الأمر الذى يتطلب توفر قنوات لتصريف هذا الفائض بين الأقاليم المختلفة من منطقة جازان من ناحية وبين هذه المنطقة نفسها والأسواق التى تقع خارجها. وتأتى الحاجة هنا لإنشاء مشروعات تنموية ذات علاقة بعنصر الموقع. وتؤدى مثل هذه المشاريع إلى تعزيز الإرتباطات المكانية بين مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك داخل منطقة جازان وخارجها.

وبناءا على ما سبق يرى الباحث أهمية تشجيع قيام عدد آخر من هذه الأسواق فى بعض المستوطنات وذلك لما تقدمه هذه الأسواق من خدمات إقتصادية وإجتماعية للريف المحيط بها. وتُقترح المنطقة الواقعة أسفل وادى جازان كموقع لسوق دورى. ويمكن إختيار إما الواصلى أو محلية، الخصاوية الجنوبية سابقاً، كموقع لهذا السوق (١٠). كما يُقترح إقامة سوق دورى آخر فى المنطقة الواقعة بين مدينتى أبى عريش وصبيا على أن يتم إختيار إما مستوطنة الظبية على وادى صبيا أو موقع قريتي خضيرة/الطاهرية القريب منها كموقع لهذا السوق.

تخلو مناطق هذه المستوطنات من خدمات الأسواق الدورية فى الوقت الذى تقدم مواقعها مميزات جيدة تتفق مع متطلبات نجاح أي سوق دورى. فتتصف هذه المستوطنات بوجودها ضمن مناطق زراعية غنية وذات كثافة سكانية عالية من نطاق تهامة الداخلية. وتتصف هذه المستوطنات أيضاً بأنها ذات مواقع متوسطة بين عدد كبير من المستوطنات وترتبط بخطوط المواصلات الإقليمية الرئيسية داخل منطقة جازان. كما أنها تقع على مسافة قريبة من مدن أبى عريش وصبيا وجازان والتى هى أكبر مدن المنطقة (أنظر شكل رقم ٤).

أما بالنسبة لليومين اللذان يخصصان للسوقين المذكورين أعلاه فإنه من الضروري أن يكونا يومان لايتعارضان مع الجدول الزمنى للأسواق القريبة.

الشكل رقم (٤)

مواقع مقترحة لأسواق دورية جديدة في منطقة جازان

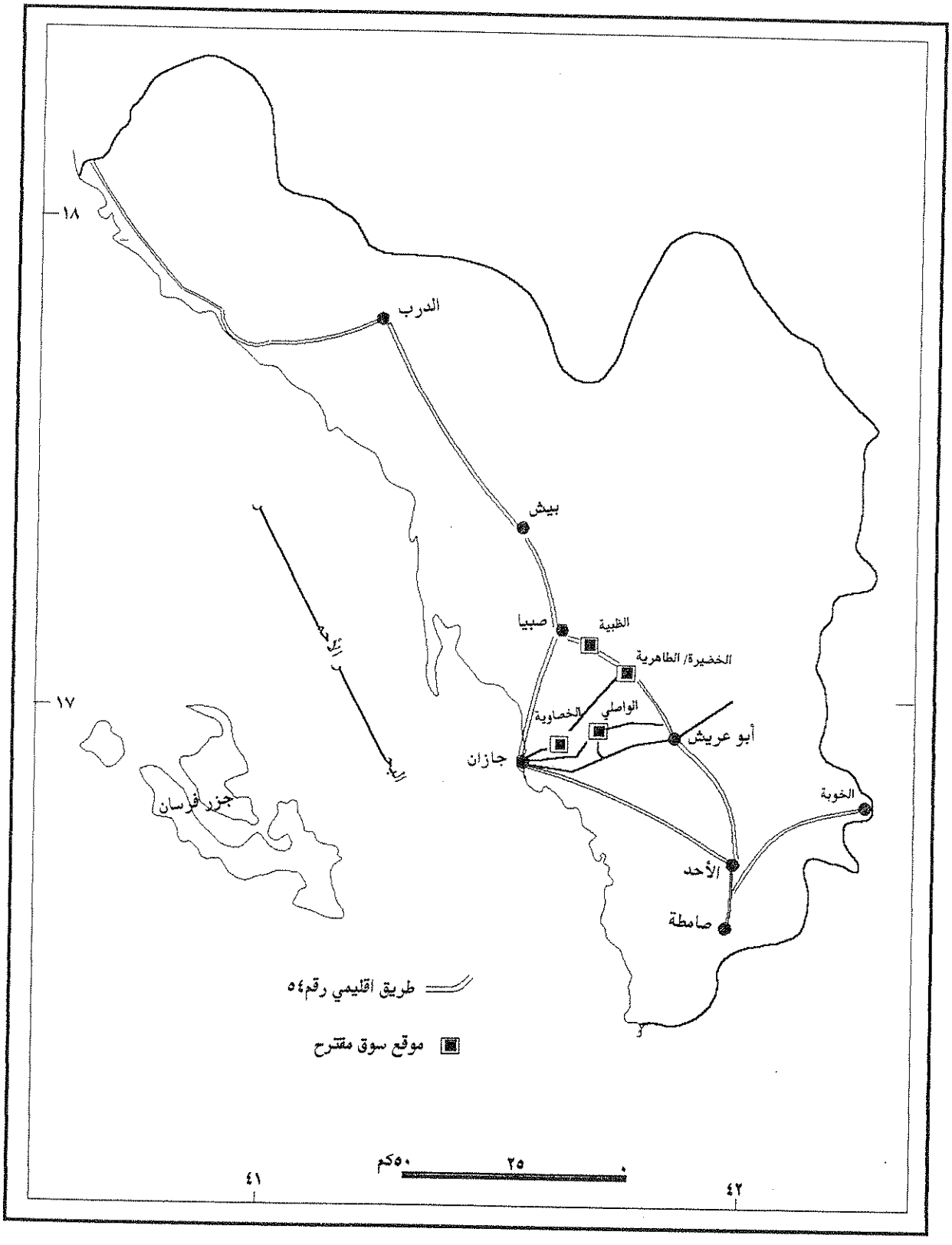

ويمكن إختيار يوم الجمعة للسوق الذى يقع أسفل وادى جازان بينما يخصص يوم الخميس للسوق الثانى. ويعمل هذا الترتيب الزمنى على إندمـــاج الســـوق الأول ضمن حلقة أسواق أبى عريش وإندماج السوق الثانى ضمن حلقة أسواق صبيـــا. كما يضمن هذا الإجراء إستمرار نجاح كلا من السوقين فـــى العمـــل كســـوقين دوريين. ويضمن هذا الإجراء من ناحية أخرى إمكانية إستفادة هذيـــن الســـوقين الجديدين من الحركة التجارية المتولدة عن الأسواق القريبة منهما فى مدن أبـــى عريش وصبيا وضمد. إذ يؤدى هذا الإجراء إلى إســـتفادة كـــل مـــن الســـوقين المقترحين من حركة تدفق السلع من تلك الأسواق. ولاشك فى أن وقوع هذيـــن السوقين على مسافة غير بعيدة من مدينة جازان، عاصمة المنطقة، يشكل عـــاملا مهما يعمل على زيادة فرص نجاحهما بسبب القرب من هذا السوق الإســـتهلاكى الكبير.

الخاتمة

يتمثل المحور الأساسي لهذه الدراسة فـــى التـــأكيد علـــى أن توظيـــف الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة فى أي إقليم لصالح عملية التنمية الإقليمية يعتمـــد على مدى توفر مشروعات لتطوير طاقة هذا الإقليم على التبادل التجارى وتيسير حركة السكان على التنقل. وتؤكد هذه الدراسة على أن للأسواق الدورية فى حالة إقليم منطقة جازان دور أساسي فى حركة التبادل التجارى الداخلى والخـــارجى. ولذلك فإن هذه الأسواق تعد من أهم عوامل تشـــجيع تطـــور وتوســـع الإنتـــاج الزراعى فى منطقة جازان بسبب فاعليتها فى تصريف فائض هذا الإنتاج بـــهذه المنطقة. ولهذا يدعو الباحث إلى المحافظة على هذه الأسواق وتطويرها.

تتطلب مثل هذه الدراسة البحث فى الخصائص الموقعية للإقليم المعنـــى ودور الموقع فى توفير فرص للتبادل بين أطراف هذا الإقليم وبين الإقليم نفســـه والعالم الخارجى. كما تتطلب هذه الدراسة أيضا البحث فى الإرتباطات المكانيـــة المتوفرة. ويتم البحث فى هذه الخصائص أيضا لأجل رصد دور هذه الإرتباطات فى تسهيل حركة الأفراد مما يمكنهم من المشاركة فى الفعاليات الإقتصادية بشكل يؤدى إلى تحسين ظروفهم الإقتصادية ولأجل الحصول على الخدمات الإجتماعية بطريقة أسهل وأكثر كفاءة.

ويقترح الباحث لهذا أن دراسة ظروف الموضع والموقع الخاصة بـــأي إقليم يجب أن تشكل خطوة أساسية فى عملية التخطيط للتنمية الإقليمية. فيعتمـــد نجاح جهود التنمية الإقليمية فى هذا الإقليم على مدى المعرفـــة المتوفـــرة عـــن الإمكانيات التى تقدمها ظروف الموضع والموقع الخاصة بالإقليم المعنى بعمليـــة التنمية. ويمكن توظيف هذه المعرفة فى عملية التخطيط للتنمية الإقليمية لأجـــل التعرف على نوع المشروعات التى يحتاجها هذا الإقليم. ويتضح أنه بالرغم مـــن

الهوامش

(١) كان من رأي الباحث عند إلقائه هذا البحث خلال الندوة الجغرافية السادسة للجامعات السعودية إطلاق مسمى " الوضع " كترجمة للمصطلح الإنجليزى " Situation ". ولكن نزولا عند رأي السادة المحكمين وعدد آخر من الزملاء الجغرافيين الذين حضروا وقت إلقائى هذا البحث فقد تم تبنى مصطلح " الموقع " فى هذا البحث.

(٢) يجب ملاحظة أن مفهوم الموضع يقتصر على البحث فى الجوانب الخاصة بالدراسات الإيكولوجية بينما يقتصر مفهوم الوضع على دراسات التحليل المكانى. أنظر: (Ullman, 1973)

(٣) هذان هما كتابا الجغرافيا دعامة التخطيط، صلاح الدين على الشامي، و التخطيط الإقليمي، فؤاد محمد الصقار.

(٤) دراسة حسن عبد القادر صالح " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق " دراسات، مجلة المعهد العربى (١٩٩٢). أنظر خصوصا فى الصفحة ٢١٨.

(٥) يعتمد هذا الجدول على معرفة مباشرة للباحث بمنطقة جازان. وتيسرت هذه المعرفة للباحث من خلال زيارات متكررة ومسح حقلى لمناطق ممثلة للنطاقات البيئية المختلفة حيث تم التعرف على ظروف الإنتاج فى كل نطاق فى هذه المنطقة. وتضمن المسح الحقلى زيارات إلى غالبية الأسواق الدورية فى منطقة الدراسة حيث قام الباحث بعملية رصد لحركة السلع فى هذه الأسواق للتعرف

على مصادر قدوم السلع التى يتم تداولها وإتجاهات تصريفها. وأتاح هذا العمل الحقلى للباحث التعرف على وجود فائض وعجز بتحليل بيانات السلع التى ترد إلى هذه الأسواق.

(٦) أتبع تجار أبى عريش قديما جدولا شبيها بهذا أستمروا على العمل به حتى فترة التوسع فى إستخدام السيارات فى منطقة جازان. وكان غالبية هؤلاء التجار يتنقلون حسب هذا الجدول بين أربعة من الأسواق الرئيسية فى تهامة وهى على التوالى مدينة جيزان والأحد وصبيا ثم أبو عريش. وقد حل سوق بيش مكان سوق مدينة جيزان فى جدول زياراتهم فى فترة متأخرة. وكان هؤلاء التجار يخصصون سابقا يوم الخميس لزيارة سوق العارضة والذى كان من أكبر أسواق منطقة جازان فى تلك الفترة. فكان يستمر العمل فى هذا السوق من فجر يوم الخميس حتى قرب وقت العشاء من نفس اليوم (الشيخ عبده بن على قاسم).

(٧) يتأثر هذا السوق كثيرا بحركة التجارة الدولية عبر الحدود مع اليمن هبوطا وصعودا.

(٨) ضاعفت الأحوال السياسية السابقة على قيام الدولة السعودية، والتى كانت تتصف بإنعدام الأمن على الطرق ووجود حالة من الحرب بين مناطق جازان المختلفة، من ضرورة ظهور سوق الخوبة. فقد كان من الصعب لهذه الأسباب على تجار سوقي الأحد وصامطة أن يكون لهم أي تعامل تجاري مع سوق الدرب البعيد عنهم. وشكل سوق العارضة البعيد نسبيا عنهما بديلا محتملا. على أن تخلف وسائل المواصلات قديما جعل من الصعب على هؤلاء التجار التردد على سوق العارضة، الذى يقع فى منطقة الظهير الريفى الخاص بسوق أبو عريش. أدت هذه الظروف إذا إلى حتمية ظهور سوق الخوبة فى موقعه الحالى

وذلك منذ فترة بعيدة. وقام هذا السوق ليخدم حاجة التبادل بين نطاق تهامة ونطاق التلال وجبال جازان. وكان سوق الخوبة يقوم أيضا بدور كبير فى إيصال فائض إنتاج جبل رازح اليمنى، الذى يقع تماما فى الجانب الآخر من الحدود، إلى أسواق تهامة منطقة جازان. ولذا فإن إختيار يوم الخميس ليكون يوم إنعقاد سوق الخوبة لم يأت مصادفة بل عن تخطيط سابق. فإنفراد هذا السوق بيوم الخميس أدى إلى إنعدام التنافس بينه وبين أسواق مدن جازان والأحد وصامطة وأبو عريش والتى ينعقد سوق كل منها على الترتيب فى أيام السبت والأحد والإثنين والأربعاء. وبهذا كان من الممكن على تجار هذه الأسواق، وخصوصا تجار الأحد وصامطة، من التردد على سوق الخوبة ضمن جدول زياراتهم الأسبوعية على الأسواق الأخرى.

(٩) أعتمد الباحث على وسيلة تعداد عدد بائعى الحبوب وعدد رؤوس الأغنام والأبقار التى تباع فى كل سوق. كما تم بالإضافة إلى هذا القيام بتعداد عدد البائعين لجميع أصناف السلع فى عدد من الأسواق.

(١٠) يتفوق هذا الموقع على مواقع أخرى محتملة بتوفره على مزايا أكبر. فالموقع المتوسط لمستشفى الملك فهد يمكن أن يكون مناسبا لإنشاء سوق دوري. ولكن يخلو هذا الموقع من توفر مستوطنات ومناطق إنتاجية قريبة منه كما أن هذا المستشفى لا يقع فى منطقة مفترق طرق. أما بالنسبة لموقع مستوطنة الكربوس فإن هذه المستوطنة، بالرغم من قربها النسبى من مدينة جيزان ووقوعها على مفترق طرق مهمة، فإنها تخلو من وجود كثافة سكانية عالية فى المنطقة المحيطة بها مباشرة.

مصادر البحث

أولا: المصادر العربية

- حبيب، محمد عبد الكريم (١٩٩٨)، " الأبعاد المكانية للتنمية الريفية فى المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان." العقيق. المجلد رقم ٩، ص ص : ٢٠٧-٢٣٤

- حبيب، محمد عبد الكريم (١٩٩٩)، الأسواق الدورية فى منطقة جازان: دراسة تحليلية عن التنظيم المكانى والدور الإقتصادى. بحوث جغرافية. الجمعية الجغرافية السعودية، رقم ٣٥

- الشامي، صلاح الدين على (١٩٧٦)، الجغرافيا دعامة التخطيط، الإسكندرية: منشأة المعارف.

- صالح، حسن عبد القادر (١٩٩٢)، " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق: دراسة لدور الجغرافيا العربية فى تنمية الموارد. " دراسات، العدد ٦٩.

- الصقار، فؤاد محمد، (١٩٧٣)، التخطيط الإقليمى. الإسكندرية: منشأة المعارف.

- عريشى، على بن محمد شيبان، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م). " سوق الدايـر الأسبوعى: دراسة جغرافية تحليلية فى أهميته كمركز خدمة وتنمية ريفية بالقطاع الجبلى بمنطقة جازان. " بحوث مختارة من الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة. الرياض، جامعة الملك سعود، ص ص : ٨٤٧-٩٤٠.

- وزارة الزراعة والمياه (بدون تاريخ)، وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنمية المياه، قسم الهيدرولوجيا فى صبيا، بيانات غير مطبوعة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Broeke, Jan O. M. (1965). Geography: Its Scope and Spirit. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill Books, Inc.

Fugile, Keith Owen. (1991). "Vent-for-Surplus as a Source of Agricultural Growth in Northeast Thailand, 1958-1980." The Journal of Developing Areas. 25:3, PP. 331-46.

Gore, Charles (1984). Regions in Question: Space, Development Theory and Regional Policy. London: Methuen.

Grigg, David (1984). An Introduction to Agricultural Geography. London: Hutchinson.

Hardwick, Susan Wiley and Holtgrieve, Donald G. (1990). Patterns on Our Planet: Concepts and Themes in Geography. N. Y.: Merrill Publishing Company.

Healey, Michael J. and Ilbery, Brian W. (1990). Location and Change: Perspectives on Economic Geography.. Oxford: Oxford U. Press.

Johnson, E. A. J. (1970). The Organization of Space in Developing countries. Cambridge, Mass.: Harvard U. Press

Lowe, John and Pederson, Elder (1983). Human Geography: An Integrated Approach. N. W.: John Wiley and Sons.

Ullman, Edward L. (1980). "Geography as Spatial Analysis." In Edward L Ullman, Geography as Spatial Interaction. PP. 13-27. Seattle: U. of Washington Press.

Ullman, Edward L. (1973). "Ecology and Spatial Analysis." Annals of the AAG. 63:2, PP. 272-273.

وجود إختلاف فى نوع المشروعات التى تتطلبها الظروف الخاصة بكل من مفهومي الموضع والموقع إلا أنه يوجد تكامل بين الوظائف التى تقوم بها المشروعات الخاصة بكليهما.

ويقدم المثال الخاص بمنطقة جازان فى هذه الدراسة فكرة عما يمكن أن تسهم فيه المعرفة المتوفرة عن ظروف الموضع والموقع فى تكوين فكرة متكاملة عن إمكانيات التنمية الإقليمية فى إقليم ريفى. كما يقدم التحليل الذى قام به الباحث لمستويات وأنماط حركة التبادل التجارى فى الأسواق الدورية بمنطقة جازان، والنظام الدقيق الذى ترتكز عليه هذه الحركة، فكرة جيدة عن النظام التقليدى للتبادل التجارى وكيف يتم من خلاله توظيف عنصري الموقع والموضع لتسهيل عملية التبادل التجارى.

وبناءا على ما سبق يؤكد الباحث على أنه يمكن توظيف هذا النظام التقليدى للتبادل التجارى لخدمة عملية التنمية الإقليمية فى هذه المنطقة. فكما يكشف هذا التحليل أن لهذه الأسواق دور مميز فى تشجيع الإنتاج. كما أن مواقع هذه الأسواق يمكن أن يتم تطويرها لتصبح مراكز ريفية تقام بها مشروعات لتقديم الخدمات الإجتماعية لسكان الريف بالمنطقة.

وأخيرا تشكل هذه الدراسة دعوة إلى وضع دراسات فى التنمية الإقليمية تعتمد على فهم عميق لظروف الموضع الداخلية وعلى ظروف الموقع. ويتطلب هذا توفر فهم عميق لعوامل الإنتاج الطبيعية فى الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية كما يتطلب فى نفس الوقت دراية واسعة بعنصر المكان والعلاقات المكانية داخل هذا الإقليم.

Ullman, Edward L. (1960). "Geographic Theory and Underdeveloped Areas". In Norton Ginsburg, Ed. PP. 26-32. Essays on Geography and Economic Development: University of Chicago, Department of Geography.

Wagner, Horst-Gunter (1990). "A Road Building Project in the Sahel Region of Mali (Gourma) as an Instrument of Development: Spatial-Economic Effects upon Traditional Subsistence Economies." Applied Geography and Development. Volume 36, PP. 31-44.

Wilder, Margaret G. (1985). "Site and Situation Determinants of Land Use Change: An Empirical Example." Economic Geography. 61:4, PP. 332-44.

Wrigley, E. A. (1965). "Changes in the Philosophy of Geography." In. Richard J. Chorley and Peter Haggett, (Eds.) Frontiers in Geographical Teaching. London: Methuen & Co. Ltd. PP.13-15.

Wulf, Rainer (1978). "On the Concept of Rural Development." Economics. Volume 17, PP.63-80.

Yeates, Maurice and Garner, Barry (1980). The North American City. Third edition. N. Y. : Harper & Row, Publishers.